

الافتراض الصرفي في بنية الأسماء ودلالاتها في الاستعمال القرآني: دراسة نقدية

زينب حسن ناجي الحسيني

المديرية العامة لتربية بابل/ وزارة التربية العراقية

dr.zainabxx@gmail.com

تاريخ نشر البحث: 15 / 5 / 2022

تاريخ قبول النشر: 12 / 3 / 2022

تاريخ استلام البحث: 1 / 3 / 2022

المستخلص

هذا بحثٌ تدورُ رحاهُ في فلكِ الدرسِ الصرفيِّ وعلى وجهِ التَّحديدِ في أسلوبِ من أساليبِ دراسةِ اللغةِ العربيةِ- لغةِ القرآنِ الكريمِ- القائمِ على التَّأويلِ والتَّقديرِ في افتراضِ صيغةٍ لبعضِ المفرداتِ القرآنيةِ من قِبَلِ العلماءِ الخاصَّةِ ببنيةِ الأسماءِ (المجرَّدة، المزيَّدة)، وهي افتراضاتٌ ليستِ اعتباطيةً عبثيةً إنّما توضيحيةٌ من حيثِ التَّصوُّرِ لوجودِ عدَّةِ بإجازةِ العربيةِ؛ لأنَّ التَّأويلَ في حدِّ ذاته يُجوزُ لنا قراءاتٍ كثيرةً، ويساعدُ المؤولُ في فهمِ المثيراتِ الدلاليةِ المُشارَةِ في النَّصِّ، والوقوفُ على حقيقةِ المعنى من خلالِ استعمالِ أسلوبِ من أساليبِ الافتراضِ- الاشتراطِ القوليِّ- المؤلفِ من أدواتِ الشَّرطِ وفعلِ القولِ وتصريفاته وهو إشارةٌ بأنَّها قراءةٌ مفترضةٌ ولا يجوزُ القراءةُ بها إذا لم تردِّ بها روايةٌ ومن العباراتِ الدَّالةِ نحو: "فلو قرأ القاريء"، "ولو قرئت"، وغيرها مع الحكمِ على الصَّيْغةِ المفترضةِ بالإيجابِ أو السَّلبِ، وقد تقصَّى البحثُ آراءَ العلماءِ من أهلِ اللغةِ والمفسرينِ والقراءِ وتوجيهاتهم وأحكامهم ومعالجاتهم النَّقديةَ إزاءَ ما افترض من وجوهٍ للمفردةِ القرآنيةِ، وتوصَّلَ البحثُ إلى أنَّ افتراضِ الشَّيءِ عن خارجِ مقاييسه وخروجه عن المألوفِ يُعدُّ ميزةً لبعضِ العلماءِ وهو ليس من بابِ الخروجِ العامِ عن مقاييسِ وقواعدِ اللغةِ؛ إنّما الكشفُ عمَّا تحتلُّه اللفظةُ من وجوهٍ عدَّةٍ قد ينسجمُ معناها مع السياقِ وقد يتوافقُ مع أوزانٍ تحتلُّ أكثرَ من صيغةٍ صرفيةٍ وفق قواعدِ اللغةِ.

الكلمات الدالة: الافتراض الصرفي، بنية الأسماء، القواعد الصرفية، المفردة القرآنية، الاشتراط القولي.

Morphological Principles in Inflecting Nouns and Their Connotations in the Quranic Use: A Critical Study

Zainab Hassan Naji AL Husseini

General Directorate of Babylon Education/ Iraqi Ministry of Education

Abstract

This is a research that revolves around the morphological lesson. Specifically in on of the methods of studying the Arabic language-the Language of the noble Qur'an -based on interpretation and appreciation in assuming morphological forms for some of the Qur'anic vocabulary by Scholars related to the structure of names (abstract, added) which are not arbitrary and absurd assumptions and to determine the reality of the meaning through the use of the methods of assumption which is the (verbal conditional) which is composed of the conditional tools, the verb of saying and its conjugations, which is an indication that it is an assumed reading and it is not permissible to read with it if there is no narration in it. Among the indicative phrases such as: 'If the reader reads', 'If it was read', and others with the judgment on the assumed formula positive and negative the research investigated the opinions of scholars from the people of the language, interpreters, readers, their directions and rulings. Key words: morphological assumption, noun structure, morphological rules, Quranic singular, verbal requirement.

Key words: The morphological assumption, the structure of nouns, the morphological rules, the Quranic singular, the verbal requirement.

المُقَدِّمَةُ

تُعَدُّ اللغةُ العربيَّةُ فخرَ العربِ دائماً وأبداً فهي رَمَزٌ لهويةِ الأُمَّةِ، وأداةُ الثقافةِ والتفكيرِ؛ لأنها تحملُ الأفكارَ باعتبارها الفكرَ الناطقَ، وقد خَلَّدَهَا القرآنُ الكريمُ، وأضافَ إلى رصيدِ معجمها من الألفاظِ الكثيرةِ وأعطى لألفاظٍ أخرى من الدلالاتِ الجديدةِ كما زادَ من ارتقاءِ بلاغةِ التراكيبِ وفصاحةِ العباراتِ حتى أصبحتَ لغةُ الفكرِ والأدبِ [1: ص2]. فالصَّرْفُ العربيُّ يُعَدُّ خصيصةً من خصائصِ اللغةِ العربيَّةِ وهو علمٌ في معناه الغالبُ التَّبدِيلُ، أو التَّحوِيلُ، أو التَّغْيِيرُ [2: ج1، ص6]، ويُعْنَى بدراسةِ أبنيةِ الكلمة-هيئتها، حروفها، ترتيبها، حركاتها، سكونها - وما يكون لحروفها من زيادة، وأصالة، وصحَّة، أو إعلال، أو ابدال وغيرها من أحوال هذه الأبنية وما يعرض لآخرها ممَّا ليس بإعراب ولا بناء؛ لأنَّه وحدهُ المَوْحَلُ عليه في ضبطِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ [3: ص5، 7] تتمثَّلُ وظائفُه في الاستعانةِ في تحويلِ الكلمةِ إلى أبنيةٍ مختلفةٍ باختلافِ المعاني [4: ص192]؛ لأنَّ المعنى العملي للصَّرْفِ هو "تحويلِ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ إلَّا بها" [5: ص49]. فهذا الأمرُ بحاجةٌ إلى بذلِ جهدٍ فكريٍّ مضاعفٍ، ومعرفةٍ بالقواعدِ، والمقاييسِ الصَّرْفِيَّةِ في دراسةِ هذه الأصولِ لذا عُنِيَ أحبارُ الأُمَّةِ من اللغويين بالعربيَّةِ بشكلها العامِ وبلغةِ القرآنِ بشكلٍ خاصٍ، وهذا واضحٌ في مؤلفاتهم من خلالِ دراسةِ ألفاظِ العربيَّةِ وما تحتمله من صيغٍ مفترضةٍ ثُمَّ الحُكْمُ عليها بالسَّلْبِ والإيجابِ وكله داخلٌ ضمنِ إطارِ أسلوبٍ من أساليبِ دراسةِ اللغةِ القائمِ على التَّأويلِ والتَّقديرِ في افتراضِ أبنيةٍ محفوظةٍ في مخيلتهم بحيث يمكنُ الاستفادةُ منها في تفسيرهم وتعليقهم للنصوصِ بدلاً من الاعتمادِ على التخمينِ والظَّنِّ [6: ص24]، فلجأ الصَّرَفِيُّونَ في الافتراضِ الصَّرْفِيِّ إلى أساليبٍ عدَّةٍ في تقديمِ افتراضاتهم ومنه أسلوبُ الشرطِ (الاشتراطُ القولي) المؤلَّفُ من فعلِ القولِ والأداةِ التي تنصِّره (لو)، ومن خلالِ الاطلاعِ على كُتُبِ المعاني والقراءاتِ فقد انتقبتُ وجمعتُ طائفةً من الأسماءِ المفترضةِ (المجرَّدة والمزيدة)، وما قيل فيها من آراءٍ وقراءاتٍ وأحكامٍ نقديةٍ من قبل العلماءِ على القُرَّاءِ والمفسرين-وقد كانوا لغويين-، ووقفتُ عندها دراسةً وتحليلاً وتفصيلاً مُبَيَّنَةً ذلك الافتراضِ وسببه وكل ما جرى على مَبْنَى وَمَعْنَى الكلمةِ من تغييرٍ؛ لأنَّ الافتراضِ الصَّرْفِيِّ يُعْطِي فسحةً من المجالِ وحركةً في الانتقالِ بين الاحتمالاتِ المفترضةِ للفظِ ما؛ ويُمَثِّلُ مرحلةَ التَّصَوُّرِ والوسيلةَ لفهمِ اللغةِ عند القدماءِ؛ لأنَّهم أصحابُ فكرٍ ناقدٍ ونظيرٍ حادٍ [7: ص11، 14]، وبعد التَّنْقِيبِ جاء عنوانُ البحثِ موسوماً بـ(الافتراضُ الصَّرْفِيُّ في بنيةِ الأسماءِ ودلالاتها في الاستعمالِ القرآني- دراسةً نقديةً -) موضحةً فيه آليةَ الافتراضِ فيما يخصُّ الأسماءَ المجرَّدة والمزيدة وبعضَ من أسماءِ المشتقاتِ، ومستوفقةً عما ينتجُ عن هذا الافتراضِ من قراءةٍ قرآنيةٍ مفترضةٍ، ومُبيَّنةً الآراءَ فيما يتعلَّقُ بها فجاء البحثُ على مطلبين تتقدمهما مقدمة وتتبعهما خاتمة بأبرز ما توصَّلَ إليه البحثُ، وقائمة من المصادر والمراجع القديمة والمعاصرة، فقد تضمَّنَ المطلبُ الأوَّلُ عنواناً: الافتراضُ والافتراضُ الصَّرْفِيُّ- نظرة تعريفية في المفهوم والأهمية- إذ تحدثتُ فيه عن الافتراضِ لغةً واصطلاحاً، وعن الافتراضِ الصَّرْفِيِّ ومفهومه وأهميته في معالجة مسائل اللغة، وبيان الفرق بين القراءة القرآنية الصَّحيحة والمتواترة السُّند وبين القراءة الافتراضية التي يفترضها المتلقي على النصوصِ-وتحديدًا القرآنية-، في حين تضمَّنَ المطلبُ الثاني عنواناً: الافتراضُ الصَّرْفِيُّ في بنيةِ الأسماءِ ودلالاتها في الاستعمالِ القرآني ففيه تمَّ دراسة عددًا من الألفاظِ القرآنية-الأسماءِ المجرَّدة

المطلب الأول: الافتراض^{٣٨} والافتراض^{٣٩} الصرّفيّ - نظرة تعريفية^{٣٨} في المفهوم والأهمية -

الافتراض في الاصطلاح: يختلف مفهومه باختلافِ الحِيثِيَّاتِ التي يتواجدُ فيها فعند أهلِ المنطق هو التَّسْلِيمُ بقضيةٍ أو فكرةٍ توضعُ في بدايةِ بحثٍ، أو برهنةٍ، أو مناقشةٍ، ثُمَّ التَّحَقُّقُ منها من جانبِ الصِّدْقِ أو الكذبِ والسبيل إلى ذلك الملاحظة والتجربة فعندهم الافتراض بمعنى التخمين والظن، وعند الحكماء هو التجوُّز العقلي أي الحكم بجواز الشيء، وهو على نوعين: الأول: يُسمى فرضاً انتزاعياً وهو إخراج ما هو موجود في الشيء بالقوة إلى الفعل ولا يكون الواقع مخالفاً للمفروض، والثاني: يُسمى فرضاً اختراعياً وهو اختراع ما ليس بموجود في الشيء بالقوة أصلاً، ويكون الواقعُ مخالفاً للمفروض فالانتزاعي مُطابقٌ للواقع والاختراعي مخالفٌ للواقع، والمشارك بين النوعين معنوي [5: ج2، 142]. أمّا عند الفقهاء فهو "إضافة حكم شرعي جديد متفرّع من النصِّ الأصلي ولكنّه غير مرئي وغير متصورٍ ومتوقع حدوثه "ويقوم على أسس وقواعد يجب مراعاتها عند ممارسته وليس خاضعاً للاجتهاد الشَّخصي المجرّد [6: ص20، 35]، وأمّا عند اللغويين فهو افتراض بُنى محفوظة في مُخيلتهم تُعدُّ مُثلاً مرجعيةً يعودون إليها في تفسيرهم وتعليلهم لنصوص اللغة وغير خارجة عمّا هو موجود في كلام العرب من المقاييس والتقديرَات [6: ص24]، والدرس اللغوي الحديث عرّفه بأنّه ((إرجاعُ صورةٍ حاضرةٍ إلى صورةٍ مُفترضةٍ متوهّمةٍ)) [7: ص241].

163

يُفضي إلى معنى قد لا يحقّقه وزناً آخر؛ وذلك لاختلاف دلالة كل وزن فقد يدلُّ على الكثرة والمبالغة نحو: (فَعَلَّ) وعلى الاجتهاد والطلب والمشاركة نحو: (افْتَعَلَ) وهكذا [1: ج1، ص6]. فالافتراض اللغوي عند القدماء يدلُّ على نظم عقليتهم اللغوية والنحوية؛ لأنه يحتاجُ ذهنًا ثاقبًا وفكرًا ناقدًا ونظرًا حادًا ليستطيع الافتراض في اللغة فاللغة هي فكر فلولاها لفقدت اللغة خواصّها [2: ص95] فهو عند الخليل (ت170هـ) ذو وجهين من حيث المحاولة في تقليب الظاهرة على أوجه مختلفة وتصلح للقياس إذا جدّ جديد في الحياة العلمية [3: ج1، ص297]، ومن حيث ما يثيره تلميذه سيبويه، كقوله: ((ولو سميت رجلاً بـ "وزيد"، أو "وزيداً"، أو "وَزَيْدٌ"، فلا بُدَّ لك من أن تجعله نصباً، أو رفعاً، أو جرّاً، تقول: مَرَرْتُ بَو زَيْدًا، ورَأَيْتُ وَزَيْدًا، وهذا وزيداً...)) [4: ج3، ص333]. فالقياس يعتدُّ على فكرة الأصل والفرع وإلحاق الثاني منهما بالأوّل بحكم ما ولعته ما وعلى ما متعارف عليه من الأركان القياسية الأربعة فنشأة الافتراض الصّرفيّ راجعة إلى القياس ومبنية على التقدير [5: ص70]. أي الأخذ من الكلمة المنطوقة المستعملة لفظً غير منطوق على وزن الكلمة المنطوقة ثم يتم العمل فيه على ما يقتضيه ذلك القياس من إعلال، أو إبدال، أو إدغام [6: ص521]، وكذلك هو الانشغال في نشاط معرفي لغرض حل المشكلات من خلال استعمال اللغة التي هي من أهم وظائفها توصيل الأفكار أو تواصلها [2: ج1، ص6-7]، وعرفه أحد الباحثين "هو تصوّر ذهنيّ تقديريّ اجتهدائيّ يلجأ إليه الصّرفيون لتفسير الظواهر الصّرفيّة المتعلّقة ببنية الكلمة واستقامة صنعتهم وتقعيد القواعد وتعليلها" [7: ص34] فعلماء الأمة أفنوا أعمارهم في خدمة كتاب الله القرآن الكريم من حيث ضبطه وتفسيره وبيان معاني كلماته وفصلوا القول في قراءاته القرآنية، فهم أحاطوا بكل وجوه العربيّة وافترضوا افتراضات لعددٍ من الألفاظ القرآنية بإجازة العربيّة، وبحوثاً فيها وذكروها وبالتأكيد هذا الاستقراء والعمل فيه مُستحسن ومجازى عليه؛ لأنّ غايتهم بيان وتوثيق المعرفة العلميّة واللغوية والتفسيرية، وممّا سبق يمكن أن أصوغ مفهوماً للافتراض الصّرفيّ هو "عملية افتراضية تقديرية لصيغة كامنة في الذهن للفظ ما على شاكلة صيغة اللفظة المستعملة في كلام العرب؛ لإبراز الوجوه المحتملة فيها، مع فهم حقيقة اللغة وظواهرها وكل ما يطرأ عليها من تغيرات ليست بعيدة عن الواقع اللغوي".

أهمية الافتراض الصّرفيّ: تتلخص أهميته في النقاط الآتية: 1- يوفرُّ للعقل حُرّية الحركة بين الاحتمالات المفترضة فيكشف عن صيرورة الفكر الحر في القرآن الكريم ومن خلاله نضجت الدراسات اللغوية في مجال النحو والصّرف [7: ص11، 14]. 2- الافتراضات الصّادرة عن بعض العلماء ليست للتسلية ولا للعبث إنّما غايتهم توضيح بعض الوجوه في العربيّة وقواعد اللغة لهم [8: ص154].

3- بروز القدرة اللغوية في معالجة مسائل اللغة من قبل العلماء، والرّد على أسئلة خصومهم فينشأ بينهم روح التنافس كالمناظرات العلميّة والدليل قول ابن جني: ((فإن أبا خصمك، فقل له: فلو قيل: كيف كان يُقال؟ فإنه لا يجدُ بُدّاً من الرجوع إليك أي: فلا بُدَّ من أن يُمثّل لك جميع ما تسأله... لو جاء لكان على هذه الصّيغة)) [9: ج1، ص183].

4- حاجة اللغويين عموماً والصرفيين خصوصاً إلى استقرار المسموع ومن ثم الحكم على ما لم يُسمع به، ولما كان هذا الاستقرار ناقصاً نتيجة فقدان النصوص المسموعة؛ لذا أصبحت الحاجة ماسة وملحة لافتراض السماع لسدّ هذا النقص [19:ص70].

5- التمييز بين القراءة المتواترة والصحيحة السند والمروية عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- والقراءة الافتراضية من خلال مجيء عبارات في السياق تُوحي بالافتراض.

6- التأويل في حد ذاته يُجوز لنا قراءات كثيرة ولكن ليس مطلقاً حيث يحاول المؤول فهم المثيرات الدلالية المشارية في النص، والوقوف على حقيقة المعنى؛ لأن الافتراضية هي محاولة تشكّل تلك العلاقة الهامة بين المرسل والمرسل إليه [1:ص46].

7- هو بمثابة المعيار الاقتصادي لجمع الألفاظ الكثيرة من أصول قليلة مما يُسهّل ضبطها وتعليمها للمتعلمين عند الاستعانة بها [2:ص43].

8- سد حاجة أهل اللغة في ظل التطور والتجدد الذي يشهده العالم إلى أبنية أو ألفاظ جديدة، والملاذ إلى ذلك إرث القدماء من المسائل المفترضة فما كان بالأمس مفترضاً وغير موجود في الواقع قد يصبح مطابقاً لواقع الاستعمال [3:ص153].

9- تحقيق فائدة التدريب والتجريب وعدم الاكتفاء بدراسة الظاهرة الصرفية في واقعها اللغوي فقط وإنما دراستها وافتراض أبنية جديدة لم ترد في كلام العرب كالإعلال [2:ج3، ص295].

الفرق بين القراءة القرآنية الصحيحة والافتراضية: من المعلوم عند المعنيين في الدرس القرآني عامة والقراءات القرآنية خاصة، إنّ القراءات القرآنية تُعدّ مادةً حجاجية في المدارس النحوية مع اختلاف المشارب في توظيفها سواء أكانت صحيحة عند البصريين أم شاذة عند الكوفيين [4:ص64-65]. فهي متعدّدة من قبل القراء ما برحت أن تُقرأ بما يلائم لغة أو لهجة هذه القبيلة أو تلك، فما نُقل عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهي قراءات مُسنّدة ومتواترة؛ لأنها تضمّت الشروط الصحيحة للقراءة الصحيحة إذ لا يمكن العمل على تغيير الحروف والحركات في ألفاظ النص القرآني إلّا إذا كان هناك إسناد إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فهذا التعدّد هيئاً نافذةً جديدةً، لإنضاج الدراسات اللغوية في العربية وظهرما يُعرف بـ(القراءات الافتراضية) [5:ص45]، وقد استعمل الدرس الحديث الافتراض-للبنية- في تأويل الخطاب وتفسيره فعُرف ما يُسمى بـ(علم التأويل) (hermeneutics)- للمعنى- فالقراءة الافتراضية وهي قراءة يفترضها المتلقي على النصوص الدينية والأدبية، لغرض الوصول إلى حلول للاشكالية الدلالية؛ لأنّ الفهم الصحيح يُوجب إحلال المتلقي محل المتكلم [24:ص48]. فلو كانت القراءات واحدة لكانت العربية من الجمود لذا فالإنسان يجب أن يُفكر بلغته، وعليه ليس فقط حفظ القرآن وترديده وإنما قراءته بالقراءات السبع المتواترة مقروناً ببيانه وتفسيره وفهم معاني ألفاظه وأساليبه ووجوهه [29:ص8-9]. أمّا القراءة القرآنية الافتراضية فهي قراءة خاصة باللفظ القرآني من حيث الافتراض لوجوه عدة بإجازة العربية فاحتملوا قراءتها سواء أكان قرئ بها أم لم يُقرأ بها والكشف عنها يحتاج إلى تبصّر وقراءة متفحّصة واعية وهي مستتبطة من معرفة العلماء بأسرار وأساليب العربية؛ لكشف الوجوه

والاحتمالات الموجودة في ألفاظ القرآن الكريم لتبيان وضوح الرؤية للمخاطبين وللمتكلمين بالعربية بالأوجه التي لم يُسمع أحد القراء به، فلا يُشترط فيها اجتماع الشروط الخاصة بالقراءة المتواترة السند والصحيحة إنما لها طريق الجواز في مجال اللغة العربية [30: ص 1، 2، 4]، وحتى هذا الشرط أنفاً لا يشفع لذلك فالقراء (ت 207 هـ) يقول: ((والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبح عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز)) [31: ج 1، ص 245]؛ لأن المقياس الذي شاع عند الناس لقبول قراءة والإعراض عن أخرى لم يكن مزاجياً أو هوائياً مُتبعاً لهوى القارئ إنما جاء توليفة عبقرية من الشروط والأركان والتي عبّرت عن المنهج الإسلامي الخالص في استيعاب الواقع للمثال والتفاعل معه بانسجام وتناغم [1: ص 9]. وقد عدّ الزجاج القراءة بدعة إذا لم تصدر فيها رواية لقراء الأمصار المتقدمين وإن جاز في العربية، وأكد على العمل في القراءة كلها على اتباع السنة [32: ج 4، ص 191، ج 5، ص 91]، وللتعبير عن القراءات الافتراضية استعمل العلماء عبارات مع الأداة الشرطية (لو)، وهي تنبيه للمخاطب بأن هذه القراءة مفترضة ولا تجوز القراءة بها إذا لم ترد بها رواية فالمصحف لا يخالف بقراءة لا تروى والفاصل الذي يُميّز بينها وبين القراءة المروية هو الافتراض [32: ج 1، ص 94]، وإتمام هذا الافتراض بهذه الأدوات يُسمى بـ (الافتراض المباشر) بمعنى أنه لم يعتد على الدلالة اللفظية لمعنى كلمة (افتراض) أو (فرض) إنما اعتماده على أسلوب من الأساليب التعبيرية التي تهدف من ورائها معرفة الافتراض مضافاً إليه الإمعان في سياق الآية الكريمة [33: ص 114-115] فأداة الشرط جاءت متبوعة بتصريف من تصريفات (فعل القول) (قَالَ - قُلْتُ - قِيلَ) وسُميَ هذا الأسلوب بـ (أسلوب الاشتراط القولي) [21: ص 44]، وقد استعمل هذا الأسلوب عدد من العلماء منهم سيبويه وابن جني [18: ج 1، ص 14، 31، 61، 93]، [34: ج 2، ص 59، 129]، [23: ج 1، ص 235، 442]، ومن هذه العبارات: (فلو قرأ قارئ)، (ولو قرئت)، (لو كانت)، (ولو قرأها قارئ)، (لو أتى لو كانت... ولكني لا أعرفها)، (ولو قرأها قارئ كان صواباً) [31: ج 404، 331، 474، 78، 2، ج 30، 3، 171]، (ولو قرؤوها... جاز) [35: ج 1، ص 204]، (ولو قرئت لجاز) [32: ج 2، ص 35]، وغيرها من العبارات.

المطلب الثاني: الافتراض الصرفي في بنية الأسماء ودلالاتها في الاستعمال القرآني

ومن الافتراضات الواردة فيما يخص بنية اللفظ القرآني من الأسماء نذكر منها:

1- الافتراض في الاسم المجرد على وزن (فَعْل - قَبْل) / (فَعْل - قُبْل): قد تأتي اللفظة على أوزانٍ عدّة مختلفة في صوائت حروفها ولكن دلالتها تتقارب أو تختلف على المعنى الواحد لأنّ تغيير حركة واحدة في إطار كلمة واحدة ينعكس على دلالة الكلمة ومعناها، ففي قوله تعالى: **چ پ پ ی ث ث ذ ث ث پ ث ث** [سورة الأنعام/آية: 111]. إذ قال: ((وقوله: (قُبلاً) جمع قَبِيلَ والقَبِيل: الكَفِيل. وإنما اخترتُ هاهنا أن يكون القَبْل في معنى الكفالة لقولهم: **چ گ ن ن ث ث** [سورة الإسراء/آية: 92] يَصْمَنُونَ ذلك وقد يكون (قُبلاً) من قبل وجوهم؛ كما نقول: أنتينك قُبلاً ولم آتكَ دُبراً وقد يكون القَبِيلُ جمعاً للقَبِيلَة كأنك قُلْتَ: أو تأتينا بالله والملائكة قبيلة قبيلة وجماعة جماعة ولو قرئت قَبْلاً على معنى: مُعَابِنَة كان صواباً، كما تقول: أنا لقيته قبلاً)) [31: ج 1، ص 350-351].

[351] ذكر الفراء والعلماء الأوجه التي يمكن أن تأتي عليها اللفظة (قُبَل) من حيث دلالتها ولكنه افترض قراءة جديدة بوزن مقارب لوزن (قُبَل) باختلاف حركة القاف من الضم إلى الفتح وعدّها بمعنى المعاينة وهي من الصّواب لو قُريء. فالكلمة (قُبَل) "القاف والباء واللام" أصل واحد صحيح تدلُّ كَلِمُهُ كُلُّهَا على مواجهة الشَّيء للشَّيء ويتفرَّغ بعد ذلك [36: ج5، ص51]. فالقُبَل بضمّتين (فُعَل) من كل شيء خلاف دُبُرهِ [37: ج5، ص166]. فقراءة أهل الكوفة هي بصيغة المصحف الشَّريف والتي افترض الفراء وغيره من العلماء على مستوى معناها ثلاثة أوجه: [38: ج12، ص48].

الأول: أن يكون جمع قبيل وهو الكفيل أي كَفلاً فالقبالة هي الكفالة إذ يُقال قَبِيل وقَبِل على وزن "فَعِيل وفُعَل"، فيكون معنى قُبَل أي كَفلاء أو الضمنا فالمعنى هو وحشرنا عليهم كل شيء كَفلاء يكفلون لهم بأن الذي نعدهم على إيمانهم بالله إن آمنوا، أو نعدهم على كفرهم بالله إن هلكوا على كفرهم ما آمنوا إلّا أن يشاء الله وهذا المعنى (الكفيل) قد لا يُحسن في سورة الكهف [سورة الكهف/ آية: 55]، وكذلك في الأخرى [سورة الإسراء/ آية: 92].

الوجه الثاني: أن يكون قُبَل جمع قبيل وهو جمع مع القبيلة ويكون القبل جمع الجمع والمعنى وحشرنا عليهم كل شيء فوجاً فوجاً من سائر المخلوقات [39: ج1، ص540-541].

والثالث: أن يكون قُبَل بمعنى المقابلة والمواجهة أي يواجهونه وهذا ما جوزه مكي بن أبي طالب القيسي [40: ج2، ص447]، وقراءة (قُبَل) وزن فُعَل و(قُبَل) وزن (فُعَل) متواترة، ولكن لم يذكرها الفراء وهي قراءة أهل المدينة ومنهم نافع، وابن عامر، والتي تعني المعاينة والمقابلة والمواجهة من قول القائل لقِيته قُبَل أي مُعاينة ومجاهرة وهي حُجَّتْهم، والمعنى على ذلك وحشرنا عليهم كل شيء يواجهونه ويعاينونه ما آمنوا إلّا أن يشاء الله [41: ج1، ص204]. فحُجَّة من قرأ بالضم في القاف والباء (قُبَل) جعله بمعنى القبيلة (قبيل قبيل)، وبمعنى الكفيل، والمواجهة والمعاينة هذا يعني تعدد المعاني واحتماليتها في هذه اللفظة وأمّا القراءة بالكسر (قُبَل) فاحتملت معنى المواجهة والمعاينة وهي معنى من معاني قُبَل لذلك فالقراءة على صيغة (قُبَل) على وزن (فُعَل) هي الأولى لكثرة احتمالية الأوجه المتضمنة المعاني العديدة التي منها القبل (فُعَل) وداخلة فيه ومعاني قُبَل غير داخله في معنى قِبَل [38: ج12، ص50]، فهما متواترتان غير أن الفراء افترض صيغة أخرى وهي (فُعَل) بفتحيتين على وزن (قُبَل) وعدّ المَجِيء بها والقراءة بها من الصّواب لنرى أولاً معنى القَبَل فـ(القَبَل) في اللغة أن ترى الهلال في أول ما يرى [42: ج9، ص136]، وأيضاً نشر من الأرض يستقبلك: يُقال رأيتُ بذلك القَبَل شخصاً ورأيتُه قَبَلًا وقُبَلًا بالضم أي مقابلة [43: ج5، ص1796]؛ لأن كل ما استقبلك فهو قِبَل ويُقال "قَبِلَت العينُ قَبَلًا" إذا كان فيها إقبال فالأزهرى (قُبَلًا) (قَبَلًا) كله جائز؛ لأن من قال قُبَلًا فهو جمع قبيل ومعناه ويأتيهم العذاب ضرورياً أو قبيلًا ومن قال قِبَلًا فالمعنى أو يأتيهم العذاب مُعاينة، ومن قرأ (قُبَلًا) فالمعنى أو يأتيهم مقابلاً [42: ج9، ص136]، وقد قرأ بفتحيتين (قُبَلًا) أبو الجوزاء -أوس بن عبد الله الربيعي البصري-، وأبو المتوكل -علي بن داود الناجي البصري- بمعنى مستقبلًا [44: ج5، ص246]، وقد بين أبو علي الفارسي (ت377هـ) أنه قيلَ لقيتُ فلاناً قُبَلًا ومُقابلةً وقَبَلًا، وقُبَلًا وقَبَلِيًا وقبيلًا كله بمعنى المواجهة وهذا فيه إشارة إلى أن معنى الضم كالکسر في معناه [45: ج5، ص153]، وعليه فإن الأوزان "فُعَل، فُعَل، فُعَل" كلها تناوبت في المعنى الواحد على لفظة واحدة هو مشترك في معناها، فـ(قُبَل) لغة تميم وقبيل لغة كنانة؛ لأن الصيغة المشتمة على الضم تنتمي إلى بيئة بدوية والمشتمة على الكسر تنتمي إلى بيئة

حضرية [46:ص82-84]، وقراءات أخرى جُوزَتْ أيضاً [32:ج2، ص283]. فاللفظة القرآنية (قُبَلًا) وزن (فُعَل) وردت بتصريفاتٍ متنوّعةٍ تراوحت بين المتواترة (قُبَلًا) والمفترضة (قَبَلًا) والمجوزة (قُبَلًا) و(قَبَلًا) والسبب هو التغيّر الذي حصل في صوائت صوامت حروفها وهذا يعود إلى اختلاف اللغات ممّا انعكس على دلالتها ولكن بالشكل الجزئي وليس الكلي؛ لأنّ المعاني تكاد تكون فيه مشتركة فالقراءة بصيغة (فُعَل) هي الأكثر عند القراء لاحتماليتها على أوجه تحمل معاني عديدة في حين المفترضة تكاد تكون قريبة منها من حيث المعنى فهي داخلية فيها ولكن ليست المتواترة داخله فيها؛ لأنّها تحمل معنى من معاني المتواترة وهو المواجهة والاستقبال فافتراض القراء ليس ببعيد عن المتواترة وهو من الصّواب وقد وافقها دليل أنها لم تُعدّ من ضمن الشواذ [47:ص42-46]. فما يلائم سياق الآية الكريمة وينسجم مع إيقاعها وتتأغمها ومعانيها الشاملة (المواجهة- الكفالة - القبيلة - المقابلة) هي صيغة المصحف (قُبَلًا) المطابقة لشروط القراءة الصّحيحة.

2- الافتراض في الوزن (فُعَل - سُحُق) / (فُعَل - سُحُق): تُعدّ صيغة (فُعَل) سماعيةً وأقلّ إطراداً وشيوعاً للصّبح الثلاثية المجردة الأخرى (فُعَل وَفُعَل) وداخلية في الأبواب الثلاثية للفعل على نحو باب: (فُعَل - يَفْعَل) نحو: (مَجَنَّ يَمَجِّنْ مُجَنًّا) وفي باب (فُعَل - يَفْعَل) نحو: شَغَلَ يَشْغَلْ شُغْلًا وباب (فُعَل - يَفْعَل) نحو: دَلَّ يَذَلُّ ذَلًّا وباب (فُعَل - يَفْعَل) نحو: رَشَدَ يَرشُدْ رُشْدًا، وباب (فُعَل - يَفْعَل) نحو: سَقَمَ يَسْقُمُ سَقَمًا، ذلك أنّ اشتقاقها يكون من الفعلين اللّازم والمتعدي [48:ص227]، [49:ص220]. فلفظة (فُسْحَقًا) في قوله: **يُ نَبِيٌّ نَبِيٌّ نَبِيٌّ** [سورة الملك/آية:11] هي على وزن (فُعَل) وقد افترض القراء لها لغةً ووصفها بأنّها حسنة لو قرئت (فُسْحَقًا) بهذه اللغة إذ قال: ((اجتمعوا على تخفيف السُّحُق، ولو قرئت: (فُسْحَقًا) كانت لغةً حسنة)) [31:ج3، ص171]. والسُّحُق دون الدَّق ويردّ بالضمّ وبضمتين (سُحُقًا) بمعنى البُعد مثل: خَلَقَ وَخُلِقَ [37:ج3، ص36-37]، وأيضًا تفتيت الشيء أي تفتيت الدواء إذا فُتّت [50:ص401]، وَسَحَقَ الشَّيْءَ يَسْحَقُهُ سَحَقًا: دَقَّهُ أَشَدَّ الدَّقِ [51:ج1، ص268]، وبمعنى انهاك الشيء أي استعماله والتصرّف فيه ليصل به إلى حال البلى [52:ج5، ص82]، وقال قومٌ هو فعلٌ يتعدّى أي أسحقه الله إسحاقًا مثل قولهم أبعد الله أبعادًا [53:ج1، ص532]، فالمعنى القريب للفظ (فُسْحَقًا) الواردة في هذه الآية الكريمة هو "البُعد الشديد والبعيد"؛ لأنّ الكفار ابتعدوا عن رحمة الله وطاعته من طريق ارتكاب المعاصي وعدم الإيمان به. فهذا البُعد هو في الغالب بُعدٌ من جهة المعنى؛ لأنّ البُعد الظاهري لا ينافي القرب بمعنى، وهذا بخلاف ما إذا كانتا خارجة عن المجرى الطبيعي وهو اللطف والرحمة [52:ج5، ص86]، وهذا المعنى مشتركٌ مع صيغة (فُعَل) في أمهات المعاجم المذكورة فمن جهة نصبه فهو على اضمار فعل أي منصوب على المفعول به بمعنى ألزمهم الله سُحَقًا أو أسحقهم سُحَقًا [54:ج1، ص122-123]. كقوله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ** [سورة نوح/آية:17]، وفي هذا الوجه غرضٌ بلاغيٌّ يُفيد الدعاء عليهم بالبُعد؛ لأنّهم ابتعدوا عن طاعة الله ورسوله فأبعدهم الله من رحمته [55:ج1، ص350]. والدُّعاء عليهم هو من قبل الله تعالى ووجوده لم يقع إلّا في الآخرة أي فهو في حيز المتوقع كقولنا سُحَقًا لزيد وبعْدًا [56:ج4، ص224]، والآخر مصدر جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل [57:ج2، ص745]، فالأصل فيه الإسحاق وجّه به سُحَقًا والقياس أسحق إسحاقًا فجاء المصدرُ على الحذف كقولك سُعِيًّا ورعيًّا وعمرُك الله [45:ج6، ص307] فالسُّحُق اسم مصدر معناه البُعد وهو هنا نائب عن الإسحاق؛ لأنّه دُعاء بالإبعاد لذلك هو مفعول مطلق نائب عن فعله أي أسحقهم الله إسحاقًا [58:ج29، ص28]، ومن ذكر أنّ سُحَقًا منصوب على

المصدر فالمعنى على ذلك أسحقهم الله بمعنى باعدهم من رحمته مباعدةً فتاب المصدرُ عن عامله في الدُّعاء نحو جدعاً له وعقرًا [32:ج5،ص199]، فما ذُكرَ لا بُدَّ من ذكره لنفهم افتراض الفراء لهذه اللفظة صيغة أخرى فصيغة (فُعَل) بضمَّتين عند أهل التفسير تُعدُّ لغةً جيدةً فهي وصيغة "فُعَل" لغتان جيدتان بالتخفيف والتثقل [59:ج1،ص716]، والتثقل الأحسن فيه أن يكون أصلاً للتخفيف؛ لأنَّ الإسكان هو وجه التخفيف (سُحُق) (فُعَل) كالعُقِّ والعُنُق والرُّعْب والرُّعْب [40:ج2،ص329]، وقال عيسى بن عمر: ((كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يُثقله ومنهم من يخففه مثل عُسْر وعُسْر، ورُحْم ورُحْم...)) [43:ج2،ص744-745]، وذكر ابن قتيبة عند إفراذه باباً لما جاء من ذوات الثلاثة فيه لغتان فُعَل وفُعَل بضمَّ الفاء وسكون العين وبضمَّهما على نحو "قُلْ وقُلْ" والسُّحُق والسُّحُق فالضمتان إذا توالى في حرفٍ واحدٍ كان لك أن تخفف على نحو رُسُل ورُسُل [60:ج1،ص536-537]، وهذه إشارة أخرى تنطلق من المفسرين بأنهما لغتان جيدتان حسنتان بدليل أنَّ الكسائي قرأ وحده بضمَّ الحاء وإسكانها سُحُقاً وبالوجهين وقرأ الباقون بإسكان الحاء على التخفيف (سُحُقاً) من السُّحُق ومنهم الإمام علي بن أبي طالب "عليه السلام"، والكسائي بخلاف عن أبي الحارث، وكذا أبي حمدون، وقتيبة عن الكسائي وأبي جعفر وابن وردان وعن الكسائي إن شئت خففت وإن شئت ثقلت [61:ج1،ص644]، فبني أسد يضمُّون العين إتباعاً للأول نحو "عُسْر عُسْر" إذا كان الاسم الثلاثي على وزن (فُعَل) بضمَّ الفاء وسكون العين عكس تميم إذا كان الاسم يتضمَّن ضمَّتين فهم يُسكنون تخفيفاً نحو ضُنْب وعُنُق [62:ص59] فالطبري عنده التخفيف هو الصَّواب؛ لأنَّ الفصيحي ذلك من كلام العرب [38:ج23،ص511]. فإتيان الفراء بالافتراض بلغة المتقل (فُعَل) (سُحُقاً) هي لغة جيدة وحسنة وواردة عند المعجميين والمفسرين وجاء موقفاً ومتوافقاً معهما.

3- الافتراض في الوزن (فُعَل - مُلْك) بين الفتح والضم والكسر: قال تعالى: **يُنَجِّحُ** [سورة طه/آية: 87]. وجَّه الفراء الآية القرآنية من خلال استعماله عبارة "لو قُرِئَتْ... والتي تحمل دلالة افتراضية مبنية على تقلاب لفظة (مُلْك) على عدَّة وجوه وذلك لإشراكها بالمعنى، إذ قال: ((وقوله: ما أخلفنا مَوْعِدَكَ بِمُلْكنا برفع الميم. (هذا قراءة القراء) ولو قُرِئَتْ بِمُلْكنا ومُلْكنا "بكسر وفتح الميم" كان صواباً ومعنى (مُلْكنا) في التفسير أنا لم نملك الصَّواب إنما أخطأنا)) [31:ج2،ص189]، فالوجوه التي ذكرها الفراء في قوله (مُلْكنا-مُلْكنا -مُلْكنا)، هناك من القراء من قرأ بها فقد قرأ نافع وعاصم، وعيسى بن عمر وأبي جعفر وغيرهم بـ(مُلْكنا) بفتح الميم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بـ(مُلْكنا) بكسر الميم، وأمَّا حمزة والكسائي فقد قرأ (مُلْكنا) بضمَّ الميم [32:ج3،ص372]. فحروف مادة (مُلْك) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قوَّة في الشَّيء، مَلَكْتُ الشَّيء: قَوَّيْتُهُ، مَلَكَ الإنسانُ الشَّيءَ يَمْلِكُهُ مَلَكاً [36:ج5،ص351-352]، و(المُلْك) مصدر "مَلَكْتُهُ مَلَكاً ومَلَكَةً مثل: غَلَبْتُهُ غَلَباً وغَلَبَةً [31:ج2،ص189]، واستشهد الفراء بالبيت الشعري ليستدل من خلاله برأيه في المسألة فهو يذكر: مالي شيء أملكه ومِلْك الطريق ومَلَكه وجهه وقال: قال الشاعر: [31:ج2،ص189-190]

أقامت على مَلِك الطريق فَمَلَكُهُ لَهَا ولمتَكوب المطايا جَوَانِبُهُ

ولمعرفة بلغات العرب وسماعه لكلامهم وكلام رواة الأشعار، ولطبيعة الفراء وثقافته العلميَّة (النحوية والصَّرْفية) فهو يُشير في كتابه إلى رواية أخرى لهذه اللفظة وهي رواية بكسر الميم إذ يقول: ((مع مَلِك الطريق:

فملكه. أقامت على عَظَم الطريق وعلى سُجُح الطريق وعلى سَنَنَه وسَنَنَه)) [31:ج2، ص190]. فـ(الملك) مصدر "مَلَكْتُ الشيءَ أَمَلَكُهُ مَلَكًا" [32:ج3، ص371]، كما تقول: "ضَرَبْتُ أَضْرَبُ ضَرْبًا" وقد عَدَّ محمد بن يزيد المبرد المصدر الصَّحِيح هو الفتح وهو على وزن فَعَلَ بمعنى اقتدر [63:ج16، ص409] فاخْتِيار القراءة بـ(مَلَكًا)؛ لأنها على اللغة العالية الفصيحة وهي ما جاء بها رسم المصحف الشريف [64:ج3، ص449]. فالفتح أَفْصَحُ من الكسر؛ لأنَّ اللغة إذا وردت في القرآن تُعَدُّ أَفْصَحَ مِمَّا في غير القرآن [65:ج1، ص168]، ثم أنَّ الفتحَةَ أخفُّ الحركات وأسهلها في اللفظ من الضَمَّة والكسرة، وكذلك لشيوعها في بُنية الكلام وتراكيبه [66:ج1، ص69-70]، [67:ج3، ص102]، وذكر النَّحَّاسُ (ت338هـ) أَنَّهُ قِيلَ أَنَّ (مَلَكًا) عام يُراد به الخاص أي يكون المعنى: الذين ثبتوا على طاعة الله ما أخلفنا مَوْعِدَكَ بِمَلَكُنَا أي لم نملك رَدِّهم عن عبادة العجل [68:ج3، ص38]. لكننا نجدُ الفراء يذكر معنى آخرًا يشترك مع كلمة مَلَكٌ وهو (مَلِكٌ) بكسر الميم إذ يقول: ((ومن قرأ بِمَلَكُنَا بكسر الميم فهو المَلِكُ يملكه الرَّجُلُ تقول لكل شيء ملكته هذا مَلِكٌ يمسني للمملوك وغيره مِمَّا مَلِكٌ)) [31:ج2، ص189]، ومعنى (مَلَكُنَا) بِسُلْطَانِنَا وبطاقتنا [69:ج2، ص157]. ويُقال: "مَلَكْتَهُ يَمْلِكُهُ مَلِكًا" بكسر الميم على وزن (فَعَلَ) وهذا الشيء مَلِكٌ يمسني و(مَلِكٌ) يميني والفتح أَفْصَحُ؛ لأنَّه مصدر و(مَلِكٌ) بكسر الميم اسم منه والفاعل مَالِكٌ والجمع مُلُوكٌ مثل كافر وكُفَّار [51:ج2، ص579]، ومَجِيء (فَعَلَ) و(فَعَلْ) قد يكون بينهما اتفاق في المعنى فيقال: هذا مَلِكٌ يدي ومَلِكٌ يدي وما لأحد في هذا مَلِكٌ غيري ومَلِكٌ فما حولي من مَلِكٌ وما هو لي في مَلِكٌ هكذا قالوا كما ذكر ابن الأعرابي [70:ج1، ص3059]. فالكسر والفتح هما واحد وهما لغتان مثل (رَطَلٌ) و (رَطُلٌ) [71:ج22، ص89]. فافتراضيته ليست عن عيبٍ ولا اجتهادٍ شخصي غير مُبرر ومحسوب إنَّما عن معرفة، وهناك قراءة القُرَّاء (بِمَلَكُنَا) بضمِّ الميم و(المَلِك) ما ملكت اليد من مالٍ وخول [37:ج5، ص380]. فما بين الكسر والضمِّ فهو اسمٌ وتعبيرٌ عن القُدرة الحسيَّة العامَّة لما يملك شرعًا ولما لا يملك فبـ(الضمِّ) يعمُّ التَّصَرُّف في ذوي العقول وغيرهم، وبـ(الكسر) يختصُّ بغير العقلاء وقيل بينهما عموم وخصوص فالمضموم هو التَّسلُّط على من يأتي منه الطاعة ويكون بالاستحقاق وغيره والمكسور كذلك إلَّا أَنَّهُ لا يكون إلَّا بالاستحقاق [72:ج1، ص853]. فكلُّ مَلِكٌ مَلِكٌ وليس كلُّ مَلِكٍ مُلْكُنَا [73:ج27، ص348]، وعليه يكون المعنى على وفق قراءة الضمِّ (مَلَكُنَا) إنَّنا ما أخلفنا مَوْعِدَكَ بِسُلْطَانِنَا وقدرتنا [38:ج18، ص352]. فالفعل الثلاثي المجرد (فَعَلَ) أبنيته تكون: "فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا"، كما يذكر ابن سيده (ت458هـ) مَلَكَهُ يَمْلِكُهُ مَلَكًا، ومَلَكًا، ومَلَكًا [74:ج1، ص322]، وقد جُوِّزَت في قراءة (مَلَكُنَا) بالضمِّ والكسر والفتح [32:ج3، ص371]، وهذه اللغات الثلاثة ذكر فيها العكبري (ت616هـ) وجهين: [75:ج2، ص900] أحدهما: أَنَّهَا لُغَاتٌ وَالْجَمِيعُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْقُدرة. والثاني: أَنَّ الضَّمَّ مَصْدَرٌ (مَلِكٌ) يقال مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلُوكِ، والفتح بمعنى المملوك، أي بإصلاح ما يملك، والكسر مصدر مَالِكٌ وقد يكون بمعنى المملوك أيضًا، وقد أَيْدَ عددٌ من العلماء العكبري في أَنَّهَا لُغَاتٌ [57:ج2، ص471]، وبذلك يكون المعنى في جميع هذه القراءات بأنَّنا ما أخلفنا مَوْعِدَكَ بِرَأْيِنَا لأنَّنا لم نملك أمرنا فلو كان باستطاعتنا امتلاك أمرنا ما تجرأنا على خلاف الموعد وهذا بالتأكيد اعتذارٌ وأسف على فعل ذلك بدون رغبة فهم ولكونهم مغلوبين على أمرهم لا يملكون قوة ولا سلطة اتجاه ما غرهم به السامري [58:ج16، ص284]. تعقيبًا على ما ذكر أقول أَنَّ القراءات سابقة النشوء من حيث الزمن عن النَّحو؛ لأنَّها متواترة عن النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فأغلب النُّحاة اعتادوا على قواعد وأقيسة وأحكام

4- الافتراض بين (فعل - أفعل) / (عين - أعين)، (فُعَلَات - فُعْلَة) / (قُرَّات - قُرَّة): قال تعالى: ﴿جِثُّهُ هَهُ هَ هَ هَ﴾ [سورة الفرقان/آية:74] افترض الفراء في قراءة هذه الآية القرآنية المتقدمة قراعتين افتراضييتين إذ قال: ((ولو قيل: (عَيْنٍ) كان صَوَابًا كما قالت جِثُّ رٌ ثٌ زٌ چ[سورة القصص/آية:9] ولو قُرئت: قُرَّاتٍ أَعْيُنٍ لأنَّهُم كثير كان صَوَابًا، والوجه التقليل (قُرَّةً أَعْيُنٍ)؛ لأنه فِعْلٌ والفعل لا يكادُ يجمعُ ألَّا ترى أَنَّهُ قال: جِثُّ ثٌ طٌ ظٌ فَهْ چ[سورة الفرقان/آية:14] فلم يَجْمَعْهُ وهو كثير)) [31:ج2، 574]. فالقراءة الافتراضية الأولى (ولو قيل: (عَيْنٍ) كَانَا صَوَابًا)، والثانية: (ولو قُرئت: قُرَّاتٍ أَعْيُنٍ لأنَّهُم كثير كان صوابًا). جمع القرآن الكريم العينَ الباصرة على وزن أَفْعُل(أَعْيُنٍ) مثل: جِ پ پ پ پ ی ی ی ث ن ذ چ[سورة المائدة/آية:53] أمّا جمع العين الدالّة على المياه الجارية فيكون جمع كثرة على وزن (فُعُول) والفرق واضح بينهما[76:ص15]. فالْقُرّ بِالضَّمِّ: القرار في المكان، وقَرَّ بالمكان يَقِرُّ وَيَقْرُ والأولى أعلى والقُرّة نعني بها كل شيء قَرَّت به عَيْنُكَ، وهي مصدر قَرَّت العَيْنُ قُرَّةً [9:ج5، ص86]. فالبناء الصَّرْفِي "فَعَلَ يَعْمَلُ" هنا أكثر من البناء فَعَلَ يَعْمَلُ، قراراً وقروراً وقرراً ونقرارة ونقرة والأخيرة شاذة [8:ج6، 122]. فالْقُرّة مصدر من قَرَّت العَيْنُ قُرَّةً ومعناها كُلُّ شيء قَرَّت به عينك، فالعين مفرد على وزن (فَعْل) وتجمع أَعْيُنٍ على وزن (أَفْعُل) وما جاء من معتل العين والمضعّف على أَفْعُل فهو شاذ [77:ج2، ص232]، فوزن (أَفْعُل) من أوزان جمع القلّة، فكل اسم مفرد على وزن (فَعْل) يأتي منه (أَفْعُل) إلّا أن يُسمَعَ فيحكم بشذوذه كـ(أَعْيُنٍ) إذ إنّ هذا الجمع يشدُّ قياساً أي: لا استعمالاً لكثرته واستعماله في القرآن الكريم، وكذلك شدّد مجيئه من معتلّ الفاء والعين ومن المضعّف [78:ج4، ص1816]. فالقراء في قرأته الافتراضية الأولى (لو قيل قُرّة عَيْنٍ...) هنا جعل العين مفردة ووجّه كلامه بآية قرآنية على اعتبار أنّ القرآن

يُفسَّر بعضه بعضاً، وكذلك آية أخرى (قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ) [سورة القصص/آية:9]، ويذكر الزركشي (ت794هـ) أن قُرَّةً هي فردٌ مُدَّتْ تَأْوُهُ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ إِذْ هُوَ خَبَرٌ عَنْ مُوسَى وَمَوْجُودٍ حَاضِرٍ فِي الْمَلِكِ، وهذا بخلاف (قُرَّةٌ أَعْيُنٌ) فَإِنَّهُ هُنَا بِمَعْنَى الْأَسْمِ وَهُوَ مَلَكُوتِي إِذْ هُوَ غَيْرُ حَاضِرٍ [79:ج1، ص414]، وهذه القراءة لا يُحْتَمَلُ الْقِرَاءَةُ بِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَوْ السِّيَاقِ الْقُرْآنِيِّ هُنَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَجُودِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ (قُرَّةٌ عَيْنٌ...) فِي آيَاتٍ أُخْرَى فَكُلُّ لَفْظٍ قُرْآنِي اخْتَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفَقَّ اسْلُوبُ قُرْآنِي يُلَاحِظُ سِيَاقَ الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ وَمَعْنَاهَا فَكَلَامُ الْفَرَاءِ (الْقُرَاءُ لَا تَقْرَأُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ) [31:ج1، ص245]، وأيضاً عدم جواز القراءة إلّا بما قرأ به القُرَاءُ؛ لَأَنَّهَا سُنَّةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ نُخَالَفَ بِمَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ [32:ج5، ص198]. فالوجه الجائز للقراءة القرآنية تُعَدُّ قِرَاءَةً عَنْدهُمْ وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهَا؛ لَأَنَّهُمْ بَافْتِرَاضِهِمْ يَعْمَلُونَ عَلَى تَقْلِيدِ الْفَافِظِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ بِأَكْثَرِ مِنْ وَجْهِ أَيْ الْكَشْفِ عَنِ الْوَجْهِ الْمَحْتَمَلَةِ فِي الْفَافِظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِمَا لَهُ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ. فَالْأَعْيُنُ جُمْعٌ قَلَّةٌ عَلَى وَزْنِ "أَفْعُلُ" وَسَبَبُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ أَعْيُنَ الْمُتَّقِينَ قَلَّةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: جِئُوا نُو نُؤُ نُؤُ [سورة سبأ/آية:13]، والوجه الآخر لهذا التقليل: هُوَ أَنَّ الْمُحْكِي كَلَامَ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَّقِينَ فَكَأَنَّهُ يَذْكُرُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَّقِينَ يَقُولُ اجْعَلْ لَنَا مِنْ ذُرِّيَاتِنَا قُرَّةً أَعْيُنٌ فَإِنَّ الْمُتَّقِينَ وَإِنْ كَانُوا بِالإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ قَلِيلًا إِلَّا أَنَّهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ عَلَى كَثْرَةِ مِنَ الْعَدَدِ وَالْمَعْتَبَرِ فِي إِطْلَاقِ جَمْعِ الْقَلَّةِ أَنْ يَكُونَ الْمَجْمُوعُ قَلِيلًا فِي نَفْسِهِ لَا بِالنِّسْبَةِ وَالِإِضَافَةِ وَسَبَبُ التَّنْكِيرِ؛ لِتَنْكِيرِ الْقُرَّةِ لِأَنَّ الْمُضَافَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَنْكِيرِهِ إِلَّا بِتَنْكِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ هَبْ لَنَا سُرُورًا [71:ج24، ص487]. أمّا القراءة الافتراضية الثانية في قوله (ولو قُرَّتْ: قُرَّتْ أَعْيُنٌ لَأَنَّهُمْ كَثِيرٌ كَانَ صَوَابًا) ثُمَّ يُرْجَّحُ أَنَّ الْوَجْهَ هُوَ التَّعْلِيلُ أَيْ مَا جَاءَ بِهِ الْمُصْحَفُ الشَّرِيفُ (قُرَّةٌ أَعْيُنٌ) وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ بَلْ بَيَّنَّ سَبَبَ هَذَا التَّوْجِيهِ بِأَنَّهُ فِعْلٌ وَالْفِعْلُ لَا يَكَادُ يَجْمَعُ فَأَيْدِ ذَلِكَ بَآيَةِ قُرْآنِيَّةٍ ذُكِرَتْ فِي قَوْلِهِ. فَقِرَآئَتُهُ الْإِفْتِرَاضِيَّةُ (قُرَّتْ أَعْيُنٌ) قَرَأَ بِهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَابْنُ عَامِرٍ وَغَيْرُهُمْ فَهَنَّاكَ فَرَقًا بَيْنَ (قُرَّةٌ أَعْيُنٌ) وَ(قُرَّتْ أَعْيُنٌ) فَالْأُولَى هِيَ قِرَاءَةُ الْمُصْحَفِ بِالنِّسْبَةِ الْمُدَوَّرَةِ عَلَى وَزْنِ "فَعْلَةٌ" أَمَّا الْإِفْتِرَاضِيَّةُ فَبِالنِّسْبَةِ الطَّوِيلَةِ مَعَ أَلْفٍ قَبْلُهَا "قُرَّتْ" وَزْنُ "فَعْلَاتٌ" وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَاءَتْ عَلَى الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ [38:ج185، ص20] هَذَا الْجَمْعُ جَائِزٌ عِنْدَ النَّحَّاسِ مِنْ بَابِ الْإِفْتِرَاضِ أَيْضًا إِذْ قَالَ: ((قُرَّةٌ أَعْيُنٌ لَمْ يَجْمَعْ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَلَوْ جُمِعَ يُرَادُ بِهِ اخْتِلَافُ الْأَجْنَاسِ لِحَاجَةٍ)) [68:ج117، ص3] وَقِرَاءَةُ الْجَمْعِ ذُكِرَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ أَيْضًا [47:ص74]، وَالْأَمْرُ مُتَعَلِّقٌ لَيْسَ فَقَطْ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ إِنَّمَا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى أَيْ الدَّلَالَةِ الصَّرْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ إِذَا تَقَرَّرَ أَعْيُنُ الْمُتَّقِينَ وَبَيْنَ أَنْ يُقَرَّرَ أَعْيُنُ كُلِّ الْأَجْنَاسِ مِنْ مُتَّقِينَ وَغَيْرِهِمْ وَهَذَا الْأَمْرُ يَكُونُ مُضَادًّا لِمَا جَاءَ فِي سِيَاقِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ. لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي إِذَا كَانَ اسْمُ الْجِنْسِ نَوْعًا جَوَّزَ جَمْعُهُ فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَجْمَعُ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمُ جِنْسٍ وَالْأَجْنَاسُ بَعِيدَةٌ عَنِ الْجَمْعِ؛ لِاسْتِبْعَادِ الْمَعْنَى فِيهِ وَلَكِنْ جُعِلَتِ الْقُرَّةُ هُنَا نَوْعًا فَجَازَ الْجَمْعُ فِيهِ بِإِضَافَةِ الْقُرَّتِ إِلَى لَفْظِ الْجَمَاعَةِ أَيْ (الْأَعْيُنِ) فَلَا يَنْبَغِي التَّخْفِيرُ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ الشَّرِيفَةِ؛ لِتَجَانُسِ الْإِلْفَافِظِ [80:ج2، ص174]. فَ(قُرَّةٌ) مُصَدَّرٌ اسْمُ الْجِنْسِ قَدْ تَكُونُ اكْتَسَبَتْ صِفَةَ الْجَمْعِ مِنْ خِلَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى (أَعْيُنِ) جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَعَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ لِلْجَمْعِ هُنَا وَالدَّلِيلُ قَوْلُ الْفَرَاءِ وَالْوَجْهَ التَّغْلِيلُ. فَمِنْ نَاحِيَةِ دَلَالَةِ الْقَلَّةِ يَوْجَدُ تَوَافُقٌ بَيْنَ الْجَمْعِ السَّالِمِ وَبَيْنَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ فَجَمْعُ (قُرَّتْ) مُسْتَحْسَنٌ عِنْدَ الْقُرْطُبِيِّ (ت671هـ)؛ لِأَنَّ (قُرَّتْ) جَمْعُ قُرَّةٍ، وَحَسَنَ الْجَمْعِ فِيهِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى جَمْعِ [81:ج14، ص104]، وَذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَنْبَارِيَّ عَنْدهُ هَذَا الْجَمْعُ غَيْرُ مُخَالَفٍ لِلْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ؛ لِأَنَّ تَاءَ (قُرَّةٍ) تَكْتَبُ تَاءَ لُغَةٍ مِنْ يَجْرِي الْوَصْلُ عَلَى الْوَقْفِ كَمَا كَتَبُوا (رَحِمَتْ اللَّهُ) بِالنِّسْبَةِ فَهُوَ

لا يستنكر سقوط الألف من قُرَّات في الخط وهو موجود في اللفظ كما هو الحال في كلمة السَّمَاوَات. اذن (قُرَّة) مصدر من قول القائل: قُرَّت عينك قُرَّةً، فالعرب لا تكاد تجمع المصدر [38:ج17، ص531]. فقراءة العامة على التوحيد [82:ج7، ص332]، ذلك أن أصل القُرْمَن البرد فالعرب تتأذى بالحر وتستروح إلى البرد [82:ج7، ص152]؛ لأنَّ السُّرور دمعَةٌ باردةٌ حارةٌ وللحُزن دمعَةٌ حارةٌ [83:ج4، ص161]. فالمصدر لا يثنى ولا يجمع فأجري على الأصل فهو لا يتغيرُ مع الفاعل المذكر ولا الفاعل المؤنث ولا مع الواحد أو الإثنين؛ لأنَّه واحدٌ في مدلوله عندما يوضع موضع الصِّفة [84:ص99]. فالقراء ذكر قراءتين مخالفتين لقراءة المصحف الشريف من حيث ضبط الحروف فالأولى خاليةٌ من الألفِ والهمزة والثانية مزيدةٌ بالألفِ والتاء الطويلة، فذلك يُحترز القراءة بها؛ لأنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ويجب أن تكون لها صحَّةٌ سند وهذا الافتراضُ جاء من بابِ تقلاب الألفاظ وذكر الأوجه المحتملة في الألفاظ لا من بابِ الأفضلية معاذ الله فالقرآن الكريم جاء بالألفاظ الجزلة التي لا يمكن لمخلوق أن يأتي بمثليها ووضعت من خلال نظامٍ عجيبٍ وبديعٍ وأسلوبٍ أروعٍ ومخالفٍ لأساليبِ العربية، في تركيبٍ يلائمها ضمن سياق الآيات القرآنية بحيث لو حُذفت أو استبدل بغيرها لا يمكن للفظة أخرى أن تحل مكانها لحكمةِ الهيبةِ ومِمَّا يلائم معناها معنى السياق القرآني. فـ(قُرَّة أعين) جاءت مناسبة لمعنى سياق الآية (ربنا هبْ لنا من أزواجنا وذرياتنا قُرَّة أعين...) فهنا الأزواج والذريات هم جمعٌ والقُرَّة مصدر على وزن فُعْلَةٌ بالضمِّ والمصدر لا يُجمع فلا يجوزُ الجمع هنا على قُرَّات في هذه الآية؛ لأنَّه لو جُمع أُريد به اختلاف الأجناس، ولأصبح الأمرُ عامًا بينما الآية تتحدثُ عن المؤمنين وسؤالهم بأن يرزقهم الله أزواجًا وأعقابًا مطيعين لله تعالى صالحين يعني هنا خصوصية في إقرار العيون من ناحية تحديد اصدار الدعاء من (المؤمنين). أمَّا إذا قلنا (قُرَّات أعين) في غير هذا الموضع فلا ضير بما يلائم عندئذ مختلف أنواع الاجناس أي جُوزَ جمع (قُرَّة) بشرط جعلها نوعًا و اضافتها إلى جمع التفسير أعين في بابِ تجانس الألفاظ عند بعض العلماء وأمَّا (قُرَّة عين) فجاءت ملائمة في نصٍ قرآني آخر في سورة القصص وقد ذكرتُ ذلك انفاً، فـ(أعين) زنة (أفعل) جاءت ملائمة لسياق الآية؛ لأنَّ المحكي كلام كل أحد من المتقين يطلب قُرَّة أعين، والشَّيء اللَّافَت أنَّه ممكن القول بـ(عيون) ولكنَّ القرآن جاء بـ(أعين) دون "عيون" وزن "فُعول" وهي جمع للكثرة؛ لأنَّ أعينَ المتقين قليلة وأراد القلَّة بالنسبة إلى كثرة غيرهم ولم يُرد قدرًا مخصوصًا.

5- الافتراض في المصدر (فَعَال - بَرَاء) / (فَعِيل - بَرِيء): من السَّمات والمُمَيَّزات التي امتاز بها القرآن الكريم ليكون معجزةً لغويةً هو الدقَّة في انتقاء الألفاظ واختيار الكلمات؛ لورود الفوارق الدقيقة في دلالة كل كلمة وبالاستعمال القرآني الدقيق لهذه الألفاظ مع المناسبة في الاتفاق في دلالتها ومن تصرفاتها ينتج لنا معنىً مُحكَمًا خُلِقَ بشكل خاص لهذا الموضع في الآية بحيث لا تحلُّ محلُّه كلمة أخرى مرادفة له أو كونها جمعًا له ومن طريق هذا المعنى الذي تنتجه هذه الألفاظ فقد نتج من جرائه إحياءات خاصة، وهذا بحدِّ ذاته سرٌّ لغوي لتحقيق الغرض الكامل في المعنى مع عدم إمكانية تقبل سياق الآية لكلمةً مختارةً أخرى حتى وإن تضمَّنت المعنى نفسه [85:ص152]، [86:ص25]، لذلك يتمُّ تفضيل صيغةٍ على صيغةٍ أخرى؛ لاحتوائها الكامل على معنى الآية وهذا ما نجده في لفظة (براء) التي لها وقعٌ خاصٌ في مجيئها في قوله تعالى: **چ چ ی د د د د د** [سورة الزخرف/آية:26]. فقد أجازَ القراء استبدال لفظة (بري) بلفظة (براء) وعدَّ مجيء هذا الأمر من

الصَّوَابَ لموافقته لقراءتنا؛ ولأنَّ العرب تكتبُ الهمزة على الألف في كلِّ حالاتها إذ قال: ((العربُ تقولُ: نحنُ منكُ البراء. والخلا، والواحد والإثنان والجميع من المؤنث والمذكر يُقالُ فيه: براء؛ لأنه مصدر، ولو قال: (بريء) لقل في الاثنين: بريان، وفي القوم: برئون وبراء، وهي في قراءة عبدالله: "أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ" ولو قرأها قارئ كان صواباً موافقاً لقراءتنا؛ لأنَّ العرب تكتبُ: يستهزيء يستهزأ فيجعلون الهمزة مكتوبة بالألف في كلِّ حالاتها. يكتبون شيء شيئاً ومثله كثير في مصاحف عبدالله، وفي مصحفنا: ويُهَيء لكم، ويهياً بالألف)) [31: ج3، ص30].

فالفعل بَرَأَ له أصلان هما الخلقُ على نحو: برأ الله الخلقَ يبرؤهم بَرَاءً، والثاني: التباعَد من الشيء ومزايلته [36: ج1، ص236] لذلك فأصل البرء والبراء والتبري: التقصِّي ممَّا يكره مجاورته كقولهم: برأتُ من المرض وبرئتُ من فلان [50: ج1، ص121] فالتباعَد من الشيء وعدم مجاورته هو ما يلائم من حيث المعنى (البراء) ومن البديهي الاتفاق على أنَّ الكافرين يُنبرأ منهم؛ لأنَّهم سلكوا طريق الباطل وهو عبادة الأوثان وعدم امتثالهم لصوت الحق وعبادة الله الواحد الأحد "جلَّ جلاله" كذلك فالتعبير القرآني المعجز بروعيته في الدقة في اختيار المفردة القرآنية المنسجمة ذات الصيغة الصرفية المناسبة لسياق الآية هو ما يُميزه ويُميز إعجازه؛ لأنَّ اختيار صيغة صرفية أخرى قد لا ينسجم مع معنى ودلالة ما يرمي إليه سياق الآية لذلك نجد القرآن الكريم عبَّر عن البراءة بصيغ اشتقاقية من مادة (برء) تراوحت بين الجمع والأفراد وكل واحدة منها ناسبها الخطاب القرآني الموجَّه الخاص بمعناها وقد توزعت هذه التتوعات الصرفية على سورٍ عدَّة للفظ (بريء) نذكر منها (الأنعام: 19، 78)، (الأنفال: 48)، (التوبة: 3)، (يونس: 41)، (هود: 35، 34)، (الشعراء: 216)، (الحشر: 16)، ولفظة براء في سورة (الزخرف: 26) وبراء في سورة (المتحنة: 4)، وهذا التعدُّ والتتوُّع الصرفي لهذه الاشتقاقات لا يُدُلُّ من القصدية في الاختيار ومن الإعجاز في انتقائها وإحلالها في موضعها الأسلم والمحكم في سياق الآية فالقول بـ(البراء) بالألف على وزن (فَعَال) عند العرب واحد في كلِّ حالاته الأفراد والاشتقاق والجمع في الجنسين المذكر والمؤنث؛ لأنه مصدر والعرب بوصفه كذلك لا تتَّبه ولا تجمعُه وهي قراءة متواترة ولكنَّ القول بلفظة (بريء) بالياء على وزن "فَعِيل" عند العرب تنثى وتجمع وهي قراءة عبدالله بن مسعود بالياء كقولهم بريان في التنثية وبرئون في الجمع وهذه اللفظة لو جيئت بدلاً من البراء لكان صواباً عند الفراء وحجَّته في ذلك أنَّ العرب في مثل هذا الموضع وفي كلِّ يكتبون الهمزة على الألف في كلِّ حالاتها فهو يُجوز ذلك وإن لم ينطق بالتجويد [31: ج3، ص30]. فـ(براء) مصدر نُعت به مبالغة أي يوصف به المفرد وغيره وهذا المصدرُ على وزن "فَعَال" هو في موضع اسم الفاعل بمعنى بَرِيء الثلاثي باب فَرَح [75: ج2، ص138]. فالبراءة تعني قطع العلقَة [87: ج1، ص138] كقولنا: بَرِيءٌ يبرأ بَرَاءً على وزن "فَعْل يَفْعُل فَعْلًا". فالعربي في لغة التخاطب يُطلق الكلام من نفسه على سجيَّتها وينطقُ في بيئته كما تعود [46: ص138]، وقراءة الجمهور هي لغةُ العالية والقراءات الأخرى في هذه اللفظة دون ذلك [88: ص170] [1] فنقول العرب أنا براءٌ منكم وهي لغةٌ حجازية؛ لأنَّ البراء جمع بَرِيء وهو من الجمع العزيز وفيه لغات ومنها هذه اللغة الحجازية فمن قال أنا منه براءٌ قال في الاثنين والجميع نحن منكم براءٌ؛ لأنه مصدر فهو يقع الواحد والجمع وأنا منك بَرِيء لغةٌ نجدية ويثنى ويجمع ويؤنث

[89: ج6، ص348] [90: ج2، ص593]، على وزن "فَعِيل" وصف مثل: "كَرِيمٌ وطَوِيلٌ"، وهي صفةٌ مشبهة بمعنى اسم

6-المصدر (تَفَعَّلَ) بين الافتراض والرفض: من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين (تَفَعَّلَ) بكسر التاء وسكون الفاء، و(تَفَعَّلَ) بفتح التاء وسكون الفاء، وقد جيء هذا الوزن (تَفَعَّلَ) بكسر الفاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قَدْ قَدَّ جَجْ جَجْ جَجْ جَجْ﴾ [سورة النحل/آية:89]، ولكنَّ الزَّجَّاجَ افترض قراءةً وعدّها وجهًا من الوجوه المحتملة في هذا الوزن وهي (تَبَيَّنًا) بفتح الفاء وسكون اللام على وزنِ (تَفَعَّلَ)، ونهى عن القراءة بها في القرآن إذ قال: ((التبيان: اسمٌ في معنى البيان، ومثل التّبيان التّفاء ولو قرئت تَبَيَّنًا على وزن(تَفَعَّلَ) لكان وجهًا، لأنّ التّبَيان في معنى التَّبَيّن، ولا تجوزُ القراءة به لأنّه لم يُقرَأْ به أحدٌ من القُرَاء)) [32:ج3،ص216-217]. فـ(التّبَيان) عنده اسمٌ في معنى البيان مثل: التّفاء وكذلك الأمر عند سيبويه إذ قال: ((وأما التّبَيان فليس

على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بُنِيَ هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرُّثْمَان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقْتَال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بَيَّنَّت كَالْغَارَةِ من أَغَرَّت... ونظيرها (التَّقْأَةُ) [18: ج4، ص84]، كما أَنَّ التَّبْيَان ليس ببناء مبالغة [96: ج6، ص56]، فكلام سيبويه يُوحى بوجود مصادر كثيرة ليس فيها ما هو جار على (فعل) ولكن لما أُريد التكثير عدلت عن مصادرها وزيد فيها ما يدل على التكثير والمبالغة نحو: في "اللعب التَّلْعَاب" وفي "الصَّقُّ التَّصْفَاق" وفي "الجَوْلَانِ التَّجْوَال" وفي "القتل التَّقْتَال" وفي "السير التَّسْيَار" [2: ج1، ص167]؛ لأنَّ قوة اللفظ لقوة المعنى لا يستقيم إلَّا في نقل صيغة إلى أخرى إلَّا ترى أنهم يقولون خشن الشيء وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن؛ لأنها مصادر جرت على غير أفعالها [18: ج4، ص75]. فابن الحاجب (ت686هـ) يذكر أنَّ وزن (تفعّل) بكسر التاء ليس ببناء مبالغة؛ لأنه لو كان كذلك لَفُتِحَتِ التاء، إنما هو اسم أُقيم مقام مصدر (بَيَّن) كما أُقيم غارة وهي اسم مقام إغارة تقول: أَغَرَّتْ غَارَةً [74: ج4، ص95]، فـ(تَبَيَّنًا) في هذه الآية لم تردُّ للتكثير، وتُعرب الكلمة إمَّا مفعولًا لأجله، أو مصدرًا في موضع الحال أي: مُبَيَّن [96: ج6، ص56]. فالزَّجَّاجُ كان دقيقًا في عَدَّ تَبَيَّنًا بكسر التاء اسمًا ومِمَّا يدلُّ على بصيرته الثاقبة افتراضه قراءة أخرى لهذه الآية، وجوزَ قراءتها في غير القرآن، ولم يُجَوِّزها في القرآن وعدّها وجهًا؛ لأنَّ التَّبْيَان في معنى التَّبْيِين ودليله على ذلك بعدم قراءتها من قبل القُرَّاء [32: ج3، ص216-217] فهو يعتقد أنه ليس كل ما جاء في كلام العرب واردًا في القرآن؛ لأنَّ بعض الكلمات لها أوجه واحتمالات في العربية، وبالتأكيد القرآن جاء بأعلى أوجه الفصاحة والبيان والبلاغة وهذا التوجيه يدلُّ على عدم انبعائه عن هوى ومزاج العالم وتقلباته إنما عن دراية ومعرفة وثقافة عربية بكل فروعها. فوزن (تفعّل) هو من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين ولا يَجِيء إلَّا مصدرًا، وهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرف (فَعَّل) نحو كرَّر تَكَرَّرًا وصيغته من صيغ المبالغة نحو: (تَضَرَّب) أو وزنًا من أوزان الاسم الممدود مصدرًا نحو: تعَدَّاء [77: ج3، ص196]، [97: ج1، ص191-192]، وقد بيَّن سيبويه في كتابه ((هذا بابٌ ما تكثر فيه المصدر من فَعَّلَت فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فَعَّلَت فَعَّلَتُ حين كثرت الفعل، وذلك قولك في الهَذَر: التَّهَذَار، وفي اللعب التَّلْعَاب (...)) [18: ج4، ص83-84]، وذكر ابنُ يعيش (ت643هـ) أنَّ الكوفيين عدّوا (التَّفعّل) بمنزلة (التَّفعيل) وهذا الأمر لا بأس به عنده؛ لأنَّ (التَّفعيل) مصدر (فَعَّل) وهو بناء كثرة فلم يأتوا بلفظه لئلا يُنْهَم أَنَّهُ منه فغيروا الباء بالآلف مع بقاء التاء مفتوحة فأصل التكرار ← التكرير [74: ج4، ص316]، [98: ص125]. فإذا أردنا المصدر قلنا (تفعّل) بفتح التاء، وإذا أردنا الاسم قلنا بالكسر (تفعّل) نحو: بَيَّنَّت الشيء تَبَيَّنًا وتَبَيَّنًا بالكسر يكون اسمًا وعدّه البعض شاذًا وليس بالكثير وعلى غير قياس وبالفتح يكون مصدرًا [43: ج805، ص2]. فدلالة هذا الوزن وفق سياق معنى الآية أَنَّ القرآن الكريم تَبَيَّنًا لكل شيء أي يبيِّن لك كُلُّ ما تحتاجُ إليه أنتَ وأُمَّتُكَ من أمر الدين على التفصيل أو الإجماع بالإحالة إلى السُّنة والقياس ويُعدُّ هذا اللفظ العام الذي أُريد به الخاص [89: ج4، ص101]. فالذي يُفيد التكثير والمبالغة (التَّفعّل) ولكنه ليس بقياس مطَّرد هذا ما بيَّنه الرضي إذ يقول: ((أنك إذا قصرت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفعّل... والتَّلْعَاب والتَّرْدَاد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطَّرد...)) [2: ج1، ص167]. فالبصريون والكوفيون اتَّفقا على أَنَّ هذه الصيغة سَمَاعِيَّة ومبالغة ولكنهم اختلفوا في فعله فمذهب البصريين في فعل هذا المصدر (التَّفعّل) بفتح التاء وإسكان الفاء، مثل تذكُّر بمعنى: التذكُّر وهو مصدر "فَعَّل" المفتوح الأول والثاني بغير تشديد الثاني،

7- الافتراض بين اسم الفاعل (مُفْعِل - مُحْصِن) / اسم المفعول (مُفَعَّل - مُحْصَن): قد تأتي الصيغة الصرفية على غير قياس وهي مع ذلك تعدُّ قراءةً متواترةً مستفيضةً في كلام العرب ولكن بالمقابل قد يحدث الافتراض الصرفي للصيغة نفسها مع تغييرٍ في صائت أحد حروفها الصوامت وهي بذلك تُعدُّ في أصليتها قياسية، والافتراض في أحد صيغ المشتقات يعدُّه بعض العلماء جائزاً ولكن قوة المعنى ودلالة الكلمة وانسجامها مع سياق الآية الكريمة ومعناها تبقى هي الحكم والفصل في ترجيحها على الأخرى وكلّ هذا الأمر تبيّن في لفظة (المُحْصَنَات) في قوله تعالى: ج پ پ پ پ پ پ پ [سورة النساء: آية 24] ، والتي جاءت بفتح الصاد وكسرهما وعدَّ الأزهرى الهروي³⁷⁰ افتراضيه لكسر الصاد (المُحْصِنَات) جائزاً لو قرئت بذلك إذ قال: ((وأجمع القراء على فتح الصاد من قوله جلَّ وعزَّ: (والمُحْصَنَات من النساء))؛ لأنَّ معناها أَحْصَن كالأزواج، ولو قرئت: (والمُحْصِنَات) فجازت في العربية أَنَّهُنَّ يُحْصَنْنَ فروجهنَّ، وإحصان الفرج: (إِعْفَاهُ)) (ج: 299، 1-200)، فقد استند إلى الإجماع في تحديد قراءة (المُحْصَنَات) بفتح الصاد وعلى دالالتها داخل سياق الآية مُبَيَّنّاً أَنَّ القراءة بالفتح ولكنه افترض الكسر في الصاد وقراءتها (المُحْصِنَات) وعدّه جائزاً، فلطفة (المُحْصَنَات) وردت في سور من القرآن وكلّها بفتح الصاد كما في سورة (النساء: 25، 24)، (المائدة: 5)، (النور: 4، 23، 5)، ولكن معناها مختلف الدلالة مع اشتراكها في المعنى الأصلي اللغوي. فـ(الحِصْن) في اللغة يعني كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه[37: ج3، ص18]، وجمعه حُصُون[36: ج2، ص69]، يُقال: حَصَنْ المكانَ يَحْصُنْ حَصَانَةً وأصل المصدر الحَصَانَةُ بفتح الصاد لغة هو المنع[42: ج4، ص143] إذ إنّ هذا الفعل يتعدّى بالهمزة والتضعيف فيقال: حَصَنْتُهُ وَأَحْصَنْتُهُ[37: ج3، ص118] ومِمَّا يُقَارَب معنى المنع في الحِصْن أيضاً معنى (حَصْن) الحفظ والحياة والحرز[36: ج2، ص69]، فالْحَصَان بالفتح هي المرأة العفيفة وجمعا حُصْنٌ[51: ج1، ص139]، وقال الشاعر حسان بن ثابت في الحَصَان[101: ص190]:

177

فلا تَأْمَنَنَّ الْحَيَّ قَيْسًا فَإِنَّهُمْ
بَنُو مَحْصَنَاتٍ لَمْ تُدْنَسْ جُحُورُهَا

178

وذلك في قوله تعالى: ج ث ث ك ج [سورة النور/آية:4]، وقوله: ج أ ب ب ج [سورة الأنبياء/آية:91]، وقوله: ج ب هـ ج [سورة النساء/آية:25]، وقوله: ج ث ث ث ث ج [سورة النساء/آية:25]، فهذه الآيات تحوي في دلالة الإحصان على العفاف والحرية أو التزويج أو؛ لأنهنَّ أَحَصَنَ أنفسهنَّ بعفاف أو بإسلام [40:ج1، ص384]، وعليه فالقراءات مستفيضة في قراءة الأمصار مع اتفاق المعنى في المعنى اللغوي (الإحصان والمنع) إلّا في هذه السورة فالمعنى يختلف إلى ذوات الأزواج فبأبنتهما قرأ القارئ فهو مصيبٌ ولو كانت القراءة بالكسر مستفيضة لجاز ذلك نتيجة تصرف الإحصان في المعاني [38:ج8، ص188]، فنافلة القول في ذلك أنّ المعيار الذي استند إليه الأزهر في تفضيل القراءة بالفتح في لفظة الْمُحْصَنَات هو اجماعُ القراء على قراءتها هنا بالفتح وهي مستفيضة في كلام العرب؛ لأنها تعني ذوات الأزواج؛ لأنَّ المرأةَ المتزوجةَ هي امرأةٌ مُحْصَنَةٌ وزوجها هو الذي أحصنها وهذا الاسمُ جيء على غير قياس إذ القياس في كل فعلٍ رباعي (أَحْصَنَ) أن يكون وزنه على (مُفْعِل) (مُحْصِن) بكسر العين وهو اسم فاعل ولكنه شذَّ إلى كسر العين على غير قياس فبالكسر أيضًا القراءة جيّدة ومستفيضة ولكن ليس هنا في هذا الموضع من الآية الكريمة وإنما في الآيات التي ذكرت في بداية الكلام ووردت فيها كلمة الْمُحْصَنَات والتي تحتمل القراءة فيها بفتح الصَّاد وكسر الصَّاد؛ لأنَّ الإحصان كان من جانب الزوج وليس من جوانب عدة فبالكسر تكون مُحْصَنَةٌ ومُحْصِنَةٌ من كل النواحي سواءً كان بالزواج أو العفاف بحفظ نفسها من الفجور أو بالإسلام أو بالحرية فافتراضه حسب آراء العلماء وتوجيهاتهم يُعدُّ غير جائز في الآيات الأخر من السور القرآنية أمّا هنا فالأمر غير ذلك إنما بالفتح فقط لا غير وحتى لو جاز فليس في قوة القراءة بالفتح والتي تعني ذوات الأزواج.

8- الافتراض في اسم التفضيل (أَفْعَل) بين (أَشْقَاهَا - أَشْقِيَاهَا): اسم التفضيل هو اسمٌ مصوغٌ على صيغة (أَفْعَل) للمذكر (فُعِلَ) للمؤنث، والهدف منه الزيادة على غيره بالوصف [107:ص120]، [108:ص150]، فجاءت صيغة أفعَل في لفظة "أَشْقَاهَا" في قوله تعالى: ج ج ج ج [سورة الشمس/آية:12] فالقراء جوز من خلال افتراضه إتيان لفظة أَشْقِيَاهَا بالنتنية إذ قال: ((يُقال: إنهما كانا اثنين فلان ابن دهر، والآخر قدار، ولم يقل: أَشْقِيَاهَا، وذلك جائز لو أتى؛ لأنَّ العرب إذا [أضافت] أفعَل التي يمدحون بها وتدخلُ فيها (من) إلى أسماء وحدوها في موضع الاثنين والمؤنث والجمع، فيقولون للاثنتين: هذان أفضل الناس، وهذان خير الناس، ويثنون أيضًا... ومن وحد في الإثنين قال في الأنثى أيضًا: هي أشقى القوم، ومن ثنى قال: هي شقيا النسوة على "فُعَلَى") [31:ج3، ص268]. فاللفظة (أَشْقَاهَا) اسم تفضيل على وزن (أَفْعَل) من (شَقِيَ يَشْقِي) وزن (فَعَلَ - يَفْعَل) الباب الرابع، فالأصل الواو؛ لأنه يُقال شَقِيَ يَشْقِي شَقَاءً وشَقْوَةً، والشَّقْو: تأسيس أصل الشقاء والشقوة كل قد قيل وإنما صار ياءً في شَقِيَ بالكسرة وهما يشقيان [37:ج184، 5] فالأصل شَقَوْا [43:ج6، ص2394] (فَعِلَ):

قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ← شَقِيَ (فَعِلَ) ← شَقِيَ (يَفْعَل) لفتح ما قبلها فالشقاء يمدُّ ويقصر لغتان فصيحتان [53:ج2، ص876]. إذ إن أصل دلالة شقو على المعاناة وخلاف السهولة والسعادة [36:ج3، ص202] فصيغة المصحف بالألف (أَشْقَاهَا) على التوحيد (الإفراد) والمفترضة بالياء (أَشْقِيَاهَا) على التننية فيذكر أو يحكي أنّ من عقر ناقة هما اثنان وهناك من يذكر أنّ الذي قام بعقر الناقة هو واحد وهو قدار بن سالف وهو رجل أشقر أزرق قصير ملترق الحلق واسم امه قديرة [82:ج10، ص214]، وقد رفض البعض كلام الفراء وعده بُعدًا يعني من البعيد؛ لأنَّ ظاهر الخطاب لا يخرج على حدّه إلّا بدليل ولا دليل في الآية على أنّهما اثنان [109:ج12،

180

لا يمكن القراءة بها في سياق النص القرآني في الآية المذكورة التي نحن بصددتها؛ لأنه لم يرد لها نقلاً عن القراء السبعة ولا غيرهم ويمكن عدّها شاذّة لفقدانها شروط القراءة الصحيحة من حيث المخالفة في الرسم، والتّغير في الضبط الحركي للصيغة الصرفيّة. فالقراءتان بفتح وضّم السّين هما لغتان فصيحتان والأكثر استعمالاً (الفتح)؛ لأنها لغة مشهورة وهي لغة أهل نجد بينما الأخرى قليلة الاستعمال وهي لغة الحجاز، ومن ناحية المعنى فهما متحدّتان في دلالتهم ومعناهما إن كان من غرائكم معسرٌ فعليكم أن تنظروه حتى يُوسر بما لكم فيصير من أهل اليسر به لذلك فالأخفش اعتمد على المعيارين "الكثرة والقلّة"، و"الاختلاف في البنية الصرفيّة" في اتخاذ الرأي من هاتين القراءتين من ناحية ترجيحهما، فقراءة (ميسرة) مُتسّمة مع سياق النص القرآني للآية؛ لما فيها من الإيحاء.

الخاتمة

- 1- يُعدُّ الافتراضُ أسلوباً من أساليب دراسة اللغة العربية القائم على التأويل والتقدير، ويختلف مدار مفهومه باختلاف العلوم المختلفة وهذا ما أوضحه البحث.
- 2- يوفرُّ الافتراضُ الصّرفي للعقل حرية التفكير والحركة بين الاحتمالات المفترضة؛ لاحتياج اللغويين عموماً والصّرفيين خصوصاً؛ لافتراض السّماع، والحكم على ما لم يُسمع به؛ نتيجة فقدان النصوص المسموعة الذي أدى إلى حصول النقص في استقراء المسموعة.
- 3- اختلفت المعايير التي استند عليها العلماء في افتراضاتهم لبعض الألفاظ القرآنية ما بين الاستناد إلى إجماع القراء على قراءة معيّنة، وما بين الاستناد إلى القواعد والأحكام المتّبعة، أو الاعتماد على القلّة أو الكثرة في شيوع اللفظة، وعلى اختلاف بنية اللفظة وتحديد دلالتها.
- 4- القراءة القرآنية الافتراضية تختصُّ بالألفاظ القرآنية من زاوية الاحتمالية لوجوه عدّة لألفاظه بإجازة العربية وتحتاج إلى قراءة مُفحصّة وهي منبّقة من معرفة العلماء بأساليب العربية، ولا يُشترط فيها شروط القراءة الصّحيحة ووتقيّد بعباراتٍ احترازيةٍ من (أداة الشرط + فعل القول).
- 5- ليس القصدُ من افتراضٍ وذكر الوجوه المحتملة لألفاظ القرآن من باب الأفضلية والاختيار بين هذه وتلك معاذ الله إنّما من بابٍ تقليب الوجوه للألفاظ وثناء اللغة وكثرة المعاني والصيغ المتنوّعة للمفردة القرآنية؛ لأنّ القرآن جاء بأجزل الألفاظ وأفصحها وأبلغها بحيث لا يمكن استبدالها بكلمةٍ أخرى لا تتلاءم مع معنى سياق الآية الكريمة.
- 6- توصّل البحثُ إلى أنّ افتراض الشيء عن خارج مقاييسه وخروجه عن المألوف يُعدُّ ميزةً امتاز بها العلماء فهو ليس افتراضاً اعتباطياً وليس من باب الخروج العام عن المقاييس والأصول والقواعد وإنّما الغاية منه الكشف عمّا تحتمله اللفظة من وجوه متعدّدة قد ينسجم معناها مع السياق وقد يتوافق مع أوزان تحتمل أكثر من وزن وفق القواعد اللغوية سواء أكانت من باب إحلال صيغة مُغايرة للصيغ المعروفة لللفظة ما أو لافتراضهم إحلال صيغة مزيدة بدل صيغة مجردة بما ينسجم مع سياق الآية الكريمة.

- 7- أوجز البحث تعريفاً للافتراض الصَّرْفِي مفاده "هو عملية افتراضية تقديرية لصيغة كامنة في الذهن للفظه ما على شاكلة صيغة اللفظة المستعملة في كلام العرب؛ لبيان الوجوه المفترضة فيها، وفهم حقيقة اللغة وظواهرها وما يطرأ عليها من تغيرات غير خارجة عن الواقع اللغوي".
- 8- أثبت البحث أن الأوزان الثلاثية المجردة (فُعْل، فَعْل، فُعْل) قد تتناوب على معنى واحد كما في لفظة (قَبْلًا) فقد تتفق الصيغة المفترضة في المعنى مع صيغة المصحف الشريف فتكون داخلية في المتواترة وليس العكس؛ لأنها تحمل معنى من معاني المتواترة كما في لفظة (قَبْلًا) وصيغة (مَلَكْنَا) فالافتراضية جاءت من الصواب ولم تُعدَّ من الشواذ.
- 9- إتيان الصيغة الصَّرْفِيَّة غير القياسي قراءة متواترة ومقبولة عند الأزهرى ومستفيضة في كلام العرب، نحو كلمة (المُحَصَّنات) أكثر من الصيغة المفترضة والمحتملة وهي قياسية في أصليتها نحو: (المُحَصَّنات)؛ لأنَّ اسم الفاعل (أَحْصَنَ) الرباعي (أَفْعَلَ) يكون على وزن مُفْعَل بالكسر وبالكسر تكون (مُحَصَّنَة) و(مُحَصِّنَة) من كل النواحي سواء أكان ذلك بالزواج أو العفاف بحفظ نفسها، وأمَّا بالفتح (مُحَصَّن) فتكون المرأة متزوجة والإحصان من جانب الزوج فقط.
- 10- الأصل المفترض قد يكون له وجهًا وقبولًا من الناحية الصَّرْفِيَّة، ولكن قد يُرفض قراءته إمَّا لعدم توافقه وانسجامه مع معنى سياق الآية على نحو افتراض "أشقيها" بالياء، أو مخالفته لشروط القراءة الصحيحة على نحو "مُوسِرَه" في لفظة "مَيَّسِرَة"، وقد يُقبل ويُستحسن لتوافقه مع لهجات العرب على نحو الإتيان بلغة المتقل والمخفف في لفظة "سُحْق" - "سُحْق" - سُحْق - والأخيرة جيِّدة وواردة عند المعجميين والمفسرين.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

- [1] أ.د. فرحان السليم. اللغة العربية ومكانتها بين اللغات. (2006م).
- [2] محمد بن حسن الرضي (الأستراباذي) (ت 686هـ). شرح شافية ابن الحاجب. مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي. تحقيق: وضبط غريهما وشرح مبهمهما محمد نور الحسن، محمد الزفزاف. محمد محيي الدين. بيروت. دار الكتب العلمية. (1975م).
- [3] محمد محيي الدين عبد الحميد (1995م). دروس التصريف. صيدا - بيروت. المكتبة العصرية للطباعة.
- [4] أ.د. عبد المجيد عمر الطيب. منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة دراسة تقابلية. تقديم: أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس. د. محمد أبو موسى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط(2).

- [5] أبوالمعالى عز الدين عبد الواهب بن إبراهيم المعروف بالغربي الزنجاني. تصريف العزي. دار المنهاج للنشر والتوزيع. ط(1). (2008م).
- [6] نجاح حشيش بادع العتابي. الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب-جامعة بغداد. (2002م).
- [7] علي حسين حمادي حمود التميمي. الافتراض القرآني دراسة في التعبير: (رسالة ماجستير). كلية التربية-جامعة ذي قار. (2010م).
- [8] أبو الحسن، علي بن إسماعيل ابن سيده (ت-458هـ). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. بيروت-لبنان. دار الكتب العلمية. (2000م)
- [9] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ). لسان العرب. بيروت. دار صادر. ط(1). (2000م).
- [10] د. أحمد عمر المختار. معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة. عالم الكتب.
- [11] إبراهيم مصطفى، وآخرون. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة. دار الدعوة للطباعة والنشر. (د.ت).
- [12] د. جميل صليبا. المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية. بيروت-لبنان. دار الكتاب اللبناني. (1982م).
- [13] د. رمضان السيد القطان. الفقه الافتراضي وأثره في الأحكام المعاصرة دراسة تطبيقية. (بحث). مجلة الشريعة والقانون بدمنهو. قسم الفقه. المجلد 1/ العدد 25. (2010م).
- [14] د. كمال بشر محمد. دراسات في علم اللغة. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر. (1998م).
- [15] أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني. (ت471هـ). المفتاح في الصّرف، حقّقه وقَدّم له: د. علي توفيق الحمّد. بيروت. مؤسسة الرسالة ط(1). (1987م).
- [16] د. خديجة الحديثي. كتاب سيبويه وشروحه. بغداد. ساعدت وزارة التربية على نشره مطابع دار التضامن. ط(1). (1967م)
- [17] د. محمد خير الحلواني. المفصل في تاريخ النحو العربي. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(1). (1979م).
- [18] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (ت180هـ) - الكتاب. تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت. دار الجيل. ط(1). (د.ت).
- [19] د. حسام عبد قُدوري. تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث. بيروت، لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (2007م).
- [20] أ.م. رجاء عجيل إبراهيم الحسناوي. المنهج الافتراضي في الدرس الصرف (بحث). مجلة الباحث. قسم اللغة العربية كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء. ع9. (2013م).
- [21] حيدر عبد علي حميدي. الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث. (اطروحة دكتوراه). كلية التربية للعلوم الانسانية قسم اللغة العربية. جامعة كربلاء. (2013م).

- [22] د.حافظ إسماعيلي علوي. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته. دارالكتاب الجديد المتحدة. ط(1). (2009م)
- [23] أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ). المنصف. شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي. تحقيق: إبراهيم مصطفى. عبدالله أمين. إدارة إحياء التراث القديم. ط(1).
- [24] أحمد عرابي. أثر القراءة الافتراضية في التخريجات النحوية (دراسة في التراث). (بحث). الجزائر. جنور. ج3. مجلد12. (2010م).
- [25] آيات جاسم حسين الحسنوي. الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد (ت285هـ)، (رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الانسانية قسم اللغة العربية. جامعة كربلاء. (2019م).
- [26] د.عبد الرزاق. فقه اللغة في الكتب العربية. دار النهضة للطباعة والنشر. بيروت. (1989م).
- [27] د.مجهد جيجان الدليمي وآخرون. النحو العربي مذاهبه وتفسيره. بغداد. (1993م).
- [28] أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري. ولد في الأنبار (577 هـ). الإغراب في الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. عني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. (1957م).
- [29] صبري الأشوح. إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات وإتجاهات القراء. (د.ت).
- [30] أ.م.د. حامد عبد المحسن، عقيل كاظم. القراءة المحتملة للقرآن الكريم في كتب معاني القرآن تعريف وتوضيح ومنهج. (بحث). مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية صفي الدين الحلي. جامعة بابل. (2011م).
- [31] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ). معاني القرآن. بيروت. عالم الكتب. ط(3). (1983م).
- [32] أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ). معاني القرآن وإعرابه. شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. ط(1). (1988م).
- [33] د.محمود البستاني. البلاغة الحديثة في ضوء المنهج الإسلامي. العراق. دار الفقه. مكتبة الروضة الحيدرية.
- [34] أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ). المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق غُضَيْمة. بيروت. عالم الكتب.
- [35] أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش الأوسط) (ت215هـ). معاني القرآن. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. القاهرة. مكتبة الخانجي. ط(1). (1990م).
- [36] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت395هـ). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الفكر. (1979م).
- [37] أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي (ت175هـ). كتاب العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي. د. إبراهيم السامرائي. دار مكتبة الهلال.
- [38] أبو جعفر محمد بن جري الطبري (ت310هـ). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(1). (2000م).

- [39] د. محمد سالم محيسن. القراءات وأثرها في علوم العربية. القاهرة. دار الاتحاد للطباعة مكتبة الكليات الأزهرية. (1984م).
- [40] أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (1984م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(3).
- [41] أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت209هـ). مجاز القرآن. تحقيق: محمد فؤاد سركين. القاهرة. مكتبة الخانجي. (1381هـ) —
- [42] أبو منصور محمد بن أحمد الهروي الأزهرى (ت370هـ). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (2001م).
- [43] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. بيروت - لبنان. دار العلم للملايين. ط(4). (1987م).
- [44] د. عبد اللطيف الخطيب. معجم القراءات. دمشق. دار سعد الدين للطباعة والنشر. ط(1). (2002م).
- [45] أبو علي عبدالغفار الفارسي (ت377هـ). الحجة للقراء السبعة. حققه: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني. مراجعة وتحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف. بيروت. دار المأمون. ط(1). (1987م).
- [46] د. إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية. (1918م).
- [47] أبو عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. القاهرة. مكتبة المتنبّي.
- [48] د. خديجة الحديثي. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه. منشورات مكتبة النهضة. ساعدت جامعة بغداد على نشره. ط(1). (1965م).
- [49] د. طه شلاش وآخرون. المهدّب في علم التصريف. بغداد. بيت الحكمة. (1990م).
- [50] أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت502هـ). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان عدنان الراودي. دمشق، بيروت. دار القلم. دار الشامية. ط(1). (1412هـ).
- [51] أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت770هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت. المكتبة العلمية.
- [52] المحقق المفسر العلامة المصطفوي. التحقيق في كلمات القرآن الكريم. طهران. مركز نشر آثار العلامة المصطفوي. مطبعة إعتقاد. ط(1). (1385هـ).
- [53] أبو بكر محمد بن الحسن ابن دُرَيْد الأزدِي (ت321هـ). جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي مثير بعلبكي. بيروت. دار العلم للملايين. ط(1). (1987م).
- [54] أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي التهاندي الزجّاجي (ت337هـ). اللامات. تحقيق: مازن المبارك. دمشق. دار الفكر. ط(1). (1985م).
- [55] أبو عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت370هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. بيروت. دار الشروق. ط(4). (1401هـ).

- [56] أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ). البحر المحيط في التفسير. المحقق: صدقي محمد جميل. بيروت. دار الفكر. (1420هـ).
- [57] أبو محمد مكي أبوطالب القيسي (ت-437هـ). مشكل إعراب القرآن. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(2). (1405هـ).
- [58] محمد الطاهر بن محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت 1393هـ). التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد). تونس. الدار التونسية. (1984م).
- [59] عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (ت-403هـ). حُجَّةُ القراءات. تحقيق: سعيد الأفغاني. دار الرسالة.
- [60] أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ). أدب الكاتب وأدب الكتاب المحقق: محمد الدالي. مؤسسة الرسالة.
- [61] أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد البغدادي (ت 324هـ). السبعة في القراءات. تحقيق: د. شوقي ضيف. مصر. دار المعارف. ط(2). (1400هـ).
- [62] إلياس إسحاق الحاج. سورة الكهف دراسة صرفية. (رسالة ماجستير). أم القرى كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية. (1995م).
- [63] تصنيف محمود الصّافي. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحويه هامة. بيروت، لبنان. إشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد مؤسسة الإيمان. ط(3). (1995م).
- [64] محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني (ت 1250هـ). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. دمشق. دار ابن كثير. دار الكلم الطيب. ط(1). (1414هـ).
- [65] جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت-911هـ). المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور. بيروت، لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (1998م).
- [66] أبو الفتح عثمان بن حسين ابن جني (ت392هـ). الخصائص. الهيئة المصرية. ط(4).
- [67] د. محمد يحيى سالم الجبوري. مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية. بيروت. دار الكتب العلمية. ط(1). (2006م).
- [68] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النّحاس (ت338هـ). إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت. منشورات محمد علي ببيضون. دار الكتب العلمية. ط(1). (1421هـ).
- [69] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت370هـ). معاني القراءات. السعودية. مركز البحوث في كلية الآداب. جامعة الملك سعود. ط(1).
- [70] أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت244هـ). إصلاح المنطق. تحقيق: محمد مرعب. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (2002م).

- [71] أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الرازي (ت 606هـ). مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ط(3). (1420هـ).
- [72] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي (1094هـ). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المحقق: عدنان درويش، محمد المصري. بيروت. مؤسسة الرسالة.
- [73] أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني مرتضى الزبيدي (1205هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين. مطبعة الكويت.
- [74] أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (ت 458هـ). المخصص. تحقيق: خليل إبراهيم جفال. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (1996م).
- [75] أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت 616هـ). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- [76] د. فاضل صالح السامرائي التعبير القرآني. عمان. دار عمار. ط(4).
- [77] أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت 316هـ). الأصول في النحو. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. لبنان، بيروت. مؤسسة الرسالة. (2006م).
- [78] أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الحياتي ابن مالك (ت 672هـ). شرح الكافية الشافية. المحقق: عبد المنعم أحمد هريري. مكة المكرمة جامعة أم القرى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. ط(1).
- [79] أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ). البرهان في علوم القرآن. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت، لبنان. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ثم صورته دار المعرفة. ط(2).
- [80] أبو الفتح عثمان ابن جني. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم آل نجار، د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي. القاهرة. لجنة إحياء التراث الاسلامي. (1994م).
- [81] أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت 671هـ). — الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة. دار الكتب المصرية. ط(2). (1964م).
- [82] الامام أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت 427هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بـ (تفسير الثعلبي). تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. مراجعة وتحقيق، الأستاذ نظير الساعدي. بيروت، لبنان. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (2002م).
- [83] أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت 450هـ). النكت والعيون. تحقيق: السيد ابن عبدالمقصود بن عبدالرحيم. بيروت. دار الكتب العلمية.

- [84] د. عبدالغفار حامد هلال. أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي. القاهرة. دار الطباعة المحمّدية بالأزهر. (1979م).
- [85] د. عبدالفتاح لاشين. من أسرار التعبير القرآني صفاء الكلمة. الرياض. دار المريخ للنشر. ط(2). (1983م).
- [86] سُمَيَّة علي صوشه. الإعجاز في المفردة القرآنية. (رسالة ماجستير). كلية الآداب واللغات. قسم اللغة والأدب العربي. جامعة بوصياف بالمسيلة. (2019م).
- [87] أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعد بن يحيى بن مهران العسكري (ت 395هـ). الفروق اللغوية. حقّقه وعلّق عليه محمد إبراهيم سليم. القاهرة، مصر. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
- [88] د. عبده الراجحي. اللهجات العربية في القراءات القرآنية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. (1996م).
- [89] أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادي النّحاس (ت 338هـ). معاني القرآن الكريم. تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني الأستاذ بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. مكة المكرمة جامعة أم القرى. مركز إحياء التراث الإسلامي. ط(1). (1988م).
- [90] د. أحمد علم الدين الجندي. اللهجات العربية في التراث. مطبعة الدار العربية. (1983م).
- [91] أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف هشام (ت 761هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة. ط(11). (1383هـ).
- [92] الأستاذ الحسين مرداس السباعي. القبس الصّرّفي أوحل الاستكمال من لامية الأفعال لابن مالك. دمشق، بيروت. دار الكلم الصيب. ط(1). (2004م).
- [93] العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ت 1412هـ). الميزان في تفسير القرآن. صحّحه وأشرف على طبعه فضيلة الشيخ حسين الأعلى. لبنان. منشورات مؤسسة الأعلمي. ط(1). (1997م).
- [94] خادام العلم والقرآن عبدالفتاح القاضي. القراءات الشاذة وتوجيهها من قبل العرب. بيروت-لبنان. دار الكتاب العربي. (1981م).
- [95] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت 756هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق. دار القلم.
- [96] موفق الدين بن يعيish بن علي ابن يعيish (ت 643هـ). شرح المفصل. مصر. المطبعة المنيرية.
- [97] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417هـ). الموجز في قواعد اللغة العربية. بيروت-لبنان دار الفكر. (2003م).
- [98] عبد الجبار علوان النائلة. الصرف الواضح. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل. (1988م).
- [99] بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ). ملاح الألوّاح في شرح مراح الأرواح في الصّرّف. حقّقه وعلّق عليه: عبدالستار جواد.

- [100] د. خديجة زبار الحمداني. المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب دراسة صرفية دلالية. عمان - الأردن. دار إسامة للنشر والتوزيع. ط(1). (2008م).
- [101] حسان بن ثابت الأنصاري. ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتبه هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد مهنّا. بيروت - لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (1994م).
- [102] أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر الزمخشري (ت-538هـ). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخان عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشاركهما أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي. الرياض. مكتبة العبيكان. ط(1). (1998م).
- [103] جرير بن عطية الخطفي. ديوان جرير. دار بيروت للطباعة والنشر. (1986م).
- [104] علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ). معاني القرآن. أعاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاتة عيسى. القاهرة. دار أبناء للطباعة والنشر والتوزيع. (1998م).
- [105] د. نجاته عبد العظيم الكوفي. أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. كلية التربية للبنات. جامعة عين شمس. (1989م).
- [106] د. عبده الراجحي. التطبيق الصّرفي. بيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- [107] أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ). المفصل في صناعة الاعراب. تحقيق: د. علي بو ملح. بيروت. مكتبة الهلال. ط(1). (1993م).
- [108] أ.د. هادي نهر. الصّرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية. الأردن. عالم الكتب (2010م).
- [109] أبو محمد مكي بن أبي طالب جموش بن محمد بن مختار القيرواني (ت 437هـ). الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وحمل من فنون علومه. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية لكلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الشارقة - بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي. الناشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الشارقة. ط(1). (2008م).
- [110] أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين الكرمانى (ت 505هـ). غرائب التفسير وعجائب التأويل. بيروت. دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة. مؤسسة علوم القرآن.
- [111] أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ). المسند الصحيح المختصر بثقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت. دار إحياء التراث. (1979م) [112] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ). التعريفات. تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة. (2004م).
- [113] عبد العظيم إبراهيم محمد المعني (ت 1429هـ). خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية. مكتبة وهبة. ط(1). (1992م).
- [114] د. غالب فاضل المطلبي. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. بغداد منشورات وزارة الثقافة والاعلام. دار الحرية للطباعة. (1978م).

- [115] أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت-775هـ). الباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخان عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد عوض. بيروت- لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (1998م).
- [116] أبو عبد الله أحمد بن الحسين ابن خالويه (ت-370هـ). ليس في كلام العرب. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. مكة المكرمة. ط(2).
- [117] شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت-1270هـ). رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- [118] د. صلاح شعبان. الإعلال والإبدال في الكلمة العربية. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. (1983م).
- [119] عباس حسن (ت-1398هـ). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. دار المعارف. ط(5).